بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المحتويات	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٦
بيان المركز المالي الموحد	٧
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٨
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	٩
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١ - ١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ - ٦٤

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الترخيص وإعادة الرسملة والاستراتيجية

خلال سنة ٢٠٢٣، حوّل البنك ترخيصه من بنك استثماري إلى ترخيص بنك مقيد بموجب لائحة الترخيص المقيّد للبنوك (تعميم رقم ٢٠٢٢/٢٣)، والذي سيسمح للبنك بتوسيع نطاق أنشطته المرخصة وقاعدة عملائه. وبما أن الترخيص الجديد يتطلب توفير رأس مال مصدر ومدفوع بحد أدنى مليار درهم، فقد حصل البنك على الموافقة التنظيمية ذات الصلة وتم زيادة رأس مال البنك إلى مليار درهم.

في إطار تركيز البنك على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات ذوي الثروات المرتفعة، فقد شعرنا بالارتياح خلال سنة ٢٠٢٣ تجاه المؤشرات الملموسة على النجاح في تنفيذ استراتيجيتنا، حيث قمنا بزيادة قاعدة عملائنا بنسبة ١٠٪ من خلال تكوين علاقات جديدة مع العملاء في مجال إدارة الثروات على المستويين المحلي والدولي، مع الاستمرار في بناء البنية الأساسية اللازمة للنمو.

الأداء المالي

اختتم البنك سنة ٢٠٢٣ بصافي أرباح سنوية قدرها ١٠٧,٥ مليون درهم، وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل في صافي إيرادات الفوائد والاستثمارات الناجمة عن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة وزيادة رسوم العملاء وإيرادات العمولات مما يبرهن على تركيزنا الاستراتيجي المستمر على تعزيز علاقات العملاء، مقارنةً بصافي خسائر سنوية في سنة ٢٠٢٢ بقيمة ٢٣,٧ مليون درهم بسبب مخصصات الانخفاض في القيمة المسجلة على بعض الاستثمارات. كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٥٩٪ لتبلغ ١٦١,٤ مليون درهم (١٠١,٤ مليون درهم في سنة ٢٠٢٢).

خلال سنة ٢٠٢٣، ارتفع مجموع موجودات العملاء لدى البنك بنسبة ٤٪ ليصل إلى ٧,٤١٢ مليون درهم (٢٠٢٢: ٧,١٤٣ مليون درهم). كما ارتفعت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ١٢٪ لتصل إلى ٤,٢١٦ مليون درهم (٢٠٢٢: ٣,٧٦٤ مليون درهم) بينما انخفضت ودائع العملاء بنسبة ٥٪ لتصل إلى ٣,١٩٦ مليون درهم (٢٠٢٢: ٣,٣٧٩ مليون درهم). ووصل مجموع موجودات الميزانية العمومية ٤,٥٤٠ مليون درهم، بزيادة قدرها ١٧٪ عن السنة السابقة (٣,٨٨٦ مليون درهم).

تم تعزيز معدل كفاية رأس المال للبنك بزيادة رأس المال خلال السنة. وحافظ البنك على معدل ملائم لكفاية رأس المال بنسبة ٥٧,٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٢٠,٩٪).

لا تزال مقومات البنك الأساسية سليمة بفضل معدل كفاية رأس المال وموجودات العملاء، ويتمتع البنك بوضع جيد يؤهله للاستفادة من الصعود المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً مالياً يحظى بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي ويعد جاذباً للأعمال والمواهب من جميع أنحاء العالم.

ونقترح توزيع أرباح السنة على النحو التالي:

	ألف درهم
– تحويل إلى الاحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات المادة ٥٧(أ) من النظام الأساسي للبنك	**١٠,٧٥٤**

أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين لتسهيل استراتجية النمو للبنك.

ونحن إذ نواصل مسيرة نمونا، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا، وكذلك لموظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. كما نعرب عن خالص شكرنا وفائق تقديرنا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم الذي تلقاه البنك طوال سنة ٢٠٢٣.

مجلس الإدارة
١٣ فبراير ٢٠٢٤

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وتشمل معلومات السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* المدرجة ضمن تقريرنا.

نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين (قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين) والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	• قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة: تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على جميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل. كما تتخذ المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر وتحديد التعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٥ من البيانات المالية الموحدة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية على احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ بالنسبة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة البنك الاستثمارية، قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين من أجل تقييم الجوانب التالية: • الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. • معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، واحتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر بما في ذلك النظر في دفعات السداد والعمليات الحسابية الناتجة. ➢ وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات مما يؤثر على معايير تصنيف المراحل المطبقة على الموجودات المالية وعلى إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مخصصات الانخفاض في القيمة.	➢ بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات وضع المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس الخطر وأهمية التعرضات الفردية. ➢ قمنا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للتأكد من التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وكذلك الإفصاحات المتعلقة بتأثير بيئة الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

معلومات أخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للمرسوم الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، والمادة (١١٤) من القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المنافع التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

التقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات المرسوم الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، نفيدكم بما يلي:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للمرسوم الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ وتلتزم بها.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
- أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
- أن الإيضاح رقم ٩ حول البيانات المالية الموحدة يبين الأسهم التي قامت المجموعة بشرائها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- أن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أُبرمت هذه المعاملات.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أياً من الأحكام السارية للمرسوم الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، أو فيما يتعلق بالبنك، ونظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم تكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من مرسوم القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاتها، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي
١٣ فبراير ٢٠٢٤

مراد النسور
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ١٣٠١
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ايضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦	١,٠٦٥,٩٦٣	٤٠٢,٢٤٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسّسات مالية، بالصافي	٧	٦٥٣,٥٤٩	٩١٢,٤٢٠
قروض وسلفيات، بالصافي	٨	٤٨٤,٩٤٩	٩٩٠,٩٩٨
استثمارات، بالصافي	٩	٢,٢٩٤,٠٠٦	١,٥٣٨,٥٨٤
استثمار في شركة زميلة	١١	٧٢	-
موجودات أخرى	١٢	٣٧,٨٣٤	٣٧,٩٠٤
ممتلكات ومعدات	١٣	٣,١٩٠	٢,٥٠٥
موجودات غير ملموسة	١٣	٨٤٤	١,٢٤٦
مجموع الموجودات		٤,٥٤٠,٤٠٧	٣,٨٨٥,٩٠٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٤	٣,١٩٥,٧١٢	٣,٣٧٩,١٦٢
مطلوبات أخرى	١٥	١٣٠,٣٧٠	٧٩,٨٢٩
مجموع المطلوبات		٣,٣٢٦,٠٨٢	٣,٤٥٨,٩٩١
حقوق الملكية			
رأس المال	١٦	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٦	٤٥,٧٥٤	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	١٦	-	٤٤,٢٥١
احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان		٢٥,٣٠٦	٢١,٨٤٤
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة		١١,٠٨٩	(٢٠,٢٨١)
أرباح محتجزة		١٣٢,١٧٦	٢٧٥,٨٧٢
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		١,٢١٤,٣٢٥	٤٢٦,٦٨٦
حصص غير مسيطرة		-	٢٢٨
مجموع حقوق الملكية		١,٢١٤,٣٢٥	٤٢٦,٩١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤,٥٤٠,٤٠٧	٣,٨٨٥,٩٠٥

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٤ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

إدوارد كويفلان
(عضو مجلس الإدارة)

جوراف شاه
(الرئيس التنفيذي)

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
إيرادات الفوائد	١٧	**١١٥,٤١٥**	٥٣,٦٩٧
صافي الإيرادات من الاستثمارات	١٨	**٦١,٠٤٤**	٥٤,٤٥٩
		١٧٦,٤٥٩	١٠٨,١٥٦
مصاريف الفوائد		**(٥٩,٢٣٣)**	(٣٥,٥٤٧)
إيرادات الفوائد والاستثمار، بالصافي		**١١٧,٢٢٦**	٧٢,٦٠٩
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	١٩	**٢٩,١٨١**	٢٣,٦٩٦
أرباح صرف العملات، بالصافي		**١٤,٩٦٣**	٥,٠٩٥
الإيرادات التشغيلية		**١٦١,٣٧٠**	١٠١,٤٠٠
مصاريف عمومية وإدارية	٢٠	**(٧٦,٩١٠)**	(٧٠,٥٤٣)
صافي عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	١٠-١	**٢٣,٠٨٤**	(٥٤,٥٣٠)
المصاريف التشغيلية		**(٥٣,٨٢٦)**	(١٢٥,٠٧٣)
ربح / (خسارة) السنة		**١٠٧,٥٤٤**	(٢٣,٦٧٣)
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		**١٠٧,٥٤٤**	(٢٣,٦٧٣)
حصص غير مسيطرة		**-**	-
ربح / (خسارة) السنة		**١٠٧,٥٤٤**	(٢٣,٦٧٣)
الربحية / (الخسارة) الأساسية والمخفّضة للسهم العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)	٢٢	**١٤,٦٢**	(٦,٤٨)

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
ربح / (خسارة) السنة	**١٠٧,٥٤٤**	(٢٣,٦٧٣)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧,٠٢٦	١٤,٩١٦
بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي	**٢٤,٣٤٤**	(٤٥,٤٣٨)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**٣١,٣٧٠**	(٣٠,٥٢٢)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**١٣٨,٩١٤**	(٥٤,١٩٥)
العائد إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**١٣٨,٩١٤**	(٥٤,١٩٥)
حصص غير مسيطرة	**-**	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**١٣٨,٩١٤**	(٥٤,١٩٥)

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
ربح / (خسارة) السنة		١٠٧,٥٤٤	(٢٣,٦٧٣)
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٣	٩٦٠	٩١٤
إطفاء موجودات غير ملموسة	١٣	٤٠٢	٢٦١
استهلاك موجودات حق الاستخدام	٢١	٣,٥٠٩	٣,٤٩٤
صافي (عكس) / خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	١٠-١	(٢٣,٠٨٤)	٥٤,٥٣٠
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٨٩,٣٣١	٣٥,٥٢٦
التغير في ودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦	(٩٥١,٦٩٠)	(٨٧,٧٤٧)
التغير في مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		٨٧,٧٧٣	(٩٣,٢٨٢)
التغير في القروض والسلفيات، بالصافي	٨	٥٠٦,٠٤٠	(٧٦,٥٤٣)
التغير في الاستثمارات، بالصافي	٩	(٧٠٠,٧٨٠)	(٢٦٢,٦٣٧)
التغير في الموجودات الأخرى	١٢	(٣,٦٦٧)	١,٢٧٨
التغير في المبالغ المستحقة للبنوك		-	(٣٥٠,٩٩٦)
التغير في ودائع العملاء	١٤	(١٨٣,٤٥٠)	١,٤٠٠,٤٢٧
التغير في المطلوبات الأخرى	١٥	٥٠,٥٤١	٢٠,٦٧٨
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(١,١٠٥,٩٠٢)	٥٨٦,٧٠٤
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	١٣	(١,٦٤٥)	(٩٩١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١,٦٤٥)	(٩٩١)
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من إصدار أسهم حقوق الأولوية	١٦	٦٥٠,٠٠٠	-
تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية		(١,٢٧٥)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٦٤٨,٧٢٥	-
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		(٤٥٨,٨٢٢)	٥٨٥,٧١٣
النقد وما في حكمه في ١ يناير		١,١٠٧,٦٥٣	٥٢١,٩٤٠
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		٦٤٨,٨٣١	١,١٠٧,٦٥٣
يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء ودائع الاحتياطي النظامي)	٦	٤٢٧	٢٨٨,٤٠٢
مبالغ مستحقة من البنوك	٧	٦٤٨,٤٠٤	٨١٩,٢٥١
		٦٤٨,٨٣١	١,١٠٧,٦٥٣
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فوائد مدفوعة		٨٥,١٩٣	١٥,٥٥٧
فوائد مقبوضة (بما في ذلك الفوائد من الاستثمارات)		١٧٢,٧٢١	٩٧,٩٨٩
توزيعات أرباح مقبوضة		٨,٠٩٤	٩,٩٤٦

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان* ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم	حصص غير مسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٣	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢١,٨٤٤	(٢٠,٢٨١)	٢٧٥,٨٧٢	٤٢٦,٦٨٦	٢٢٨	٤٢٦,٩١٤
ربح السنة	-	-	-	-	-	١٠٧,٥٤٤	١٠٧,٥٤٤	-	١٠٧,٥٤٤
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	٣١,٣٧٠	-	٣١,٣٧٠	-	٣١,٣٧٠
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	٣١,٣٧٠	١٠٧,٥٤٤	١٣٨,٩١٤	-	١٣٨,٩١٤
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	١٠,٧٥٤	-	-	-	(١٠,٧٥٤)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان	-	-	-	٣,٤٦٢	-	(٣,٤٦٢)	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح ١٦)	٢٨٠,٠٠٠	-	(٤٤,٢٥١)	-	-	(٢٣٥,٧٤٩)	-	-	-
إصدار أسهم حقوق الأولوية (إيضاح ١٦)	٦٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٦٥٠,٠٠٠	-	٦٥٠,٠٠٠
تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية	-	-	-	-	-	(١,٢٧٥)	(١,٢٧٥)	-	(١,٢٧٥)
الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢٨)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٥,٧٥٤**	**-**	**٢٥,٣٠٦**	**١١,٠٨٩**	**١٣٢,١٧٦**	**١,٢١٤,٣٢٥**	**-**	**١,٢١٤,٣٢٥**

** وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان المحسوبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان" على أنه تخصيص من الأرباح المحتجزة. وهذا الاحتياطي غير متاح لدفع توزيعات الأرباح.*

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان* ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم	حصص غير مسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٢	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	١٣,٤١٢	١٠,٢٤١	٣٠٧,٩٧٧	٤٨٠,٨٨١	٢٢٨	٤٨١,١٠٩
خسارة السنة	-	-	-	-	-	(٢٣,٦٧٣)	(٢٣,٦٧٣)	-	(٢٣,٦٧٣)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(٣٠,٥٢٢)	-	(٣٠,٥٢٢)	-	(٣٠,٥٢٢)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	(٣٠,٥٢٢)	(٢٣,٦٧٣)	(٥٤,١٩٥)	-	(٥٤,١٩٥)
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان	-	-	-	٨,٤٣٢	-	(٨,٤٣٢)	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢١,٨٤٤	(٢٠,٢٨١)	٢٧٥,٨٧٢	٤٢٦,٦٨٦	٢٢٨	٤٢٦,٩١٤

١ معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي. وفي سنة ١٩٩٩ سُجّل البنك كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). دخل القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ ("قانون الشركات") بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢ ليحل محل القانون الاتحادي الحالي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، وقد امتثل البنك لمتطلبات القانون.

يتمثل نشاط البنك في أعمال استشارات الاستثمار وإدارة الثروات. وعنوان مكتب البنك المسجل هو ص. ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المعلومات المالية للبنك وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة").

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م، والتي تمتلك نسبة ٩٢,٣٩٪ (٢٠٢٢: ٥٢,٨٥٪) من أسهم البنك (راجع الإيضاح رقم ١٦).

٢ أساس الإعداد والتوحيد

٢-١ أساس الإعداد

بيان الالتزام
أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما أنها تلتزم بأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي").

أساس القياس
أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والمشتقات المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

عملة العرض
يتم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تطبيق قانون ضريبة الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ "ضرائب الدخل"

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، تم إصدار المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن فرض ضريبة عامة على دخل الشركات لأول مرة. تم تحديد حد الربح البالغ ٣٧٥,٠٠٠ درهم والذي سيتم عنده تطبيق الضريبة بنسبة ٩٪ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢ الذي تم إصداره في ١٦ يناير ٢٠٢٣، وفي هذه المرحلة، يُعتبر قانون الضريبة أنه قد تم إصداره وسنّه بشكل فعلي للأغراض المحاسبية. وفي حين أن الضرائب الحالية غير مستحقة الدفع على الأرباح المحققة قبل السنة المالية للشركة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤، فإن وجود قانون الضريبة الصادر يستدعي الحاجة إلى تسجيل الضرائب المؤجلة على الموجودات والمطلوبات على الفور عندما تختلف القيمة الدفترية عن الوعاء الضريبي.

بناءً على التقييم، لم تلاحظ المجموعة أي تأثير محتمل للضريبة المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وستواصل المجموعة تقييم التأثير المتوقع وتفسيراتها في ضوء القرارات والتوجيهات ذات الصلة.

٢ أساس الإعداد والتوحيد (تابع)

٢-٢ أساس التوحيد

خلال السنة، تغيرت حصة البنك في شركته التابعة، إي آي بي للاستثمار ذ.م.م، حيث إنه لم يعد لديه سيطرة فعلية على المنشأة. وبالتالي تمت المحاسبة عن إي آي بي للاستثمار ذ.م.م كاستثمار في شركة زميلة من تاريخ فقدان السيطرة الفعلية (انظر الإيضاح ١١). وفيما يلي مزيد من التفاصيل.

يتم توحيد الشركة التابعة التالية التي يمارس البنك السيطرة عليها في هذه البيانات المالية استناداً إلى البيانات المالية للشركة التابعة:

اسم الشركة التابعة	*البلد*	*نسبة الملكية (٪)*		*الأنشطة الرئيسية*
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	٢٤٪	٢٤٪*	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وإدارتها.

* كان البنك قادراً على ممارسة السيطرة على شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م (المنشأة)، حيث إنه كان يتمتع بحقوق في الحصول على عوائد متغيرة ولديه القدرة على التأثير على هذه العوائد. وبالتالي، تم توحيد المنشأة في الأرقام المقارنة استناداً إلى البيانات المالية للشركة التابعة.

السيطرة

تتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً لعوائد متغيرة أو لديه حقوق من مساهمته في المنشأة المستثمر فيها وأن يتمتع بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على هذه المنشأة. وعلى وجه التحديد، لا تتحقق سيطرة البنك على المنشأة المستثمر فيها إلا إذا استوفى البنك ما يلي:

- أن يسيطر على المنشأة المستثمر فيها (أي وجود حقوق نافذة تمنحه قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالمنشأة المستثمر فيها).
- أن يكون معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
- أن يستطيع استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى البنك حصة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة بالمنشأة المستثمر فيها، يكون للبنك سيطرة على المنشأة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد.

ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامه بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:

- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك وأصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من جرّاء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن البنك قادر، أو غير قادر، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على حق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف التوحيد عندما يفقد البنك السيطرة عليها. وعلى وجه التحديد، فإن إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة تُدرج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من التاريخ الذي يكتسب فيه البنك حق السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ انتهاء سيطرة البنك عليها. تُعزى الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة. كما يُعزى إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية على المستوى الداخلي للمجموعة المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بشكل كامل عند التوحيد.

٢ أساس الإعداد والتوحيد (تابع)

٢-٢ أساس التوحيد (تابع)

التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركة (الشركات) التابعة الحالية
تُحتسب التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان المجموعة سيطرتها على الشركات التابعة كمعاملات لحقوق الملكية. ويتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة وكذلك الحصص غير المسيطرة بما يعكس أثر التغيرات في الحصص في الشركات التابعة. كما يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة التي يتم بها تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض مباشرة في حقوق الملكية ويُنسب إلى مالكي البنك.

عندما تفقد المجموعة سيطرتها على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في حساب الربح أو الخسارة وتُحتسب على أساس الفرق بين (١) مجموع القيمة العادلة للمقابل المقبوض والقيمة العادلة لأي حصة متبقية و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو كانت المجموعة قد استبعدت مباشرة الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة في الشركة التابعة (أي يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة أو تحويلها إلى فئة أخرى ضمن حقوق الملكية كما هو محدد/ مسموح به في المعايير الدولية للتقارير المالية المعمول بها). أما القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة فينظر لها على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، وعند الاقتضاء، التكلفة عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك.

٣ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٥، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة تقديرات أو افتراضات أو مارست اجتهادات:

تصنيف الموجودات المالية
وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييماتها لنماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاماً جوهرية حول تقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وما إذا كان هناك بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المعايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وما يرتبط بها من الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الأحكام المدرجة في تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة مبينة في الإيضاح رقم ٢٧.

السيولة
تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما هو وارد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن الإيضاح ٢٧. ويتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

٣ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة (تابع)

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

يستند تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- المعاملات الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل من حيث الجوهر.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية السارية على البنود ذات شروط وسمات مخاطر متشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بتقييم أساليب التقييم الخاصة بها بشكلٍ دوري وتختبر مدى صلاحيتها مستخدمةً إما البيانات من معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الاستثمار أو البيانات الأخرى الجديرة بالملاحظة المتوفرة في السوق.

٤ التغيرات في السياسات المحاسبية

٤-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للفترات الحالية والسابقة.

التعديلات الطفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ - تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسات المحاسبية ومساعدة مستخدمي البيانات المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.

التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - الضريبة المؤجلة ذات الصلة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الاعتراف المبدئي، تؤدي إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم.

التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - الإصلاح الضريبي الدولي - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاءً مؤقتًا من محاسبة الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي الدولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أدخلت التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتضررة.

٤-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكلٍ مبكر

لم تطبق المجموعة بشكلٍ مبكر أي من المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ - عقود الإيجار عند البيع وإعادة التأجير - تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لشرح كيفية احتساب المنشأة للبيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير حيث تكون بعض أو كل دفعات الإيجار عبارة عن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	١ يناير ٢٠٢٤
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة في غضون اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف الالتزام. تهدف التعديلات أيضًا إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة التي تتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	١ يناير ٢٠٢٤
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ حول ترتيبات تمويل الموردين - تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وآثارها على المطلوبات والتدفقات النقدية للشركة وتعرض الشركة لمخاطر السيولة. تمثل متطلبات الإفصاح رد مجلس معايير المحاسبة الدولية على مخاوف المستثمرين من أن ترتيبات تمويل الموردين لدى بعض الشركات غير واضحة بشكل كافٍ، مما يعيق تحليل المستثمرين.	١ يناير ٢٠٢٤

٤ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكلٍ مبكر (تابع)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ - عدم إمكانية صرف العملة - تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع وقوع تأخير إداري اعتيادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تُنشئ حقوقًا والتزامات واجبة النفاذ.	١ يناير ٢٠٢٥

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتزم تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

ليس هناك معايير جديدة أخرى ذات صلة من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكنها لا تسري للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٥ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

استثمار في شركة زميلة
الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً دون السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها، ويرافق ذلك بشكل عام استحواذ المجموعة على نسبة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بقيمة التكلفة.

بموجب طريقة حقوق الملكية المحاسبية، يُعترف بالاستثمارات مبدئياً بالتكلفة ثم يتم تعديلها بعد ذلك للاعتراف بحصة المجموعة في أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها الناتجة بعد الاستحواذ في حساب الأرباح أو الخسائر، وكذلك الاعتراف بحصة المجموعة في الحركات في الدخل الشامل الآخر الخاص بالمنشأة المستثمر فيها في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المقبوضة أو المدينة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة كتخفيض في القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تكون حصة المجموعة من خسائر الاستثمار المحتسب بطريقة حقوق الملكية مساوية لحصتها في الاستثمار أو زائدة عنها، بما في ذلك أي ذمم مدينة أخرى غير مضمونة طويلة الأجل، فإن المجموعة لا تعترف بأي خسائر أخرى، إلا إذا كانت قد تكبدت التزامات أو أجرت دفعات بالنيابة عن المنشأة الأخرى. يتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة والمشاريع المشتركة بقدر حصة المجموعة في هذه المنشآت. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة ما لم توفر المعاملة دليلاً على وجود انخفاض في قيمة الأصل المحوّل.

الاعتراف بالإيرادات
بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وغيرها من الأدوات المالية المحملة بالفوائد مثل الأدوات المالية المصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بإيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية عائدة مباشراً إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها للدفعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

بمجرد تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي المطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الاعتراف بالإيرادات (تابع)

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. وتشتمل هذه الرسوم على رسوم العمولات والحفظ الأمين وإدارة الموجودات برسم الأمانة والاستشارات. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تكبدها.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة ويُمكن قياس قيمة الإيرادات قياسًا موثوقًا به).

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حال أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف العاملات الإضافية العائدة بشكل مباشر أو عرضي إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وبعد الاعتراف المبدئي مباشرة، يتم الاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والذي ينتج عنه الاعتراف بخسارة محاسبية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ أصل جديد.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.

ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاءها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم الاعتراف بالتغيرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفوائد الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة).

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في فئات القياس التالية:

أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ج) التكلفة المطفأة.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين
أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين والصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:
(١) نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات.
(٢) خصائص التدفقات النقدية للموجودات.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- *التكلفة المطفأة*: تقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة المعترف بها. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- *القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*: يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والربح، وكذلك الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند الاعتراف بأرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وعندما يتم إلغاء الاعتراف بأصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويُعترف بها في "الربح/ (الخسارة) على الاستثمارات عند استبعاد الاستثمار المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- *القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة*: يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن بيان الأرباح أو الخسائر ويتم عرض أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن "صافي الأرباح/ الخسائر من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات".

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال السنة.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

أدوات حقوق الملكية
أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تفي بتعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تعد دليلاً على وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقا في بيان الأرباح أو الخسائر بما في ذلك عند الاستبعاد. عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، يتم إعادة تصنيف أي رصيد ذي صلة ضمن احتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

الانخفاض في القيمة
تقوم المجموعة على أساس مستقبلي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وكذلك المرتبطة بالتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

تعديل القروض
تقوم المجموعة أحيانًا بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في معدل الفائدة.
- تغير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب سعر الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضا لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضًا بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المعترف بها تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم الاعتراف بالفروق في القيمة الدفترية أيضًا في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي وتعترف بأرباح أو خسائر التعديل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد الدفعات ما لم تقم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

يُعترف بجميع المطلوبات المالية (وتشمل ودائع أسواق المال، والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف والتي بموجبها يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، تعترف المجموعة بأي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- عقود الضمان المالي والتزامات القروض.

إلغاء الاعتراف

يُلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرّض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنويا، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصا تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقا لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقا إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدودا بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم يُعترف بأي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويُعترف بهذا العكس في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية
يتم الاعتراف بكافة المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمها إليه باستثناء بعض أدوات الدين المصنفة ضمن القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم الاعتراف بها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء الموجودات أو بيعها. والمشتريات أو المبيعات الاعتيادية من الموجودات المالية هي مشتريات أو مبيعات لموجودات مالية تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

النقد وما في حكمه
يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

مبالغ مستحقة من البنوك
تظهر المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقات البيع وإعادة الشراء
يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة إلى البنوك.

القيمة العادلة
القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسية في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر "العرض" والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر "الطلب".

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تنطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. وتستخدم أسعار العرض بالنسبة للموجودات وأسعار الطلب بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها فترة استحقاق محددة والتي تشتمل على ودائع غير محملة بالفائدة تمثل المبلغ مستحق السداد عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المدرجة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمار مشابه أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق على أساس تجاري بحت أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

تُحتسب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة للعقود ذات تواريخ الاستحقاق المشابهة.

ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرةً إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المُرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات (تابع)
يُعترف بالاستهلاك لحذف تكلفة الموجودات (بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك على النحو التالي:

	السنوات
أثاث ومعدات حاسوب	٤
مركبات	٤

يُلغى الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقيد الممتلكات والمعدات بعد سنة من استهلاكها الكامل بصافي قيمة دفترية مقدارها وحدة نقدية واحدة وذلك بتسوية الاستهلاك المتراكم مع التكلفة.

موجودات غير ملموسة
يتم إدراج برمجيات الحاسوب التي حصلت عليها المجموعة بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة على موجودات البرمجيات إلا عندما تؤدي إلى زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. تُسجّل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُعترف بالإطفاء على برمجيات الحاسوب لحذف تكلفة الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك من تاريخ توفرها للاستخدام.

	السنوات
برمجيات حاسوب	٤

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغيرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يتم الاعتراف بالأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الأتعاب المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا يتم تحميل استهلاك على الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
يتم تكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناءً على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات/ الترقيات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم بيان المخصص الناتج باعتباره "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي الموحد ضمن "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٥).

تؤدي المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية الوطنية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق، ويكون من المحتمل أن تكون المجموعة ملزمة بتسوية، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق.

ضمانات مالية
تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من كفالات وقبولات. يُعترف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في بند "مطلوبات أخرى" وتمثل القسط المستلم. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب الضمان بالقسط غير المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم الاعتراف بالأقساط المستلمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

عقود الإيجار
يتم الاعتراف بعقود الإيجار على أنها موجودات حق الاستخدام والمطلوبات المقابلة، في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المجموعة. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الايجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

تُقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات الإيجار المتغيرة بناءً على المؤشر أو المعدل.
- المبالغ المتوقع دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يمكن تحديد هذا السعر، فيتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

تقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:
- مبلغ القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.
- تكاليف الترميم.

يتم الاعتراف بالمدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصاريف في الربح أو الخسارة. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل.

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أرباح وخسائر الصرف الأجنبي
يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بعنصر الصرف الأجنبي في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بعنصر الصرف الأجنبي في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بعنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية ويتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يتوفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها أو عندما يكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

العملات الأجنبية
يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقارير القطاعات
تستند تقارير قطاعات المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية: الاستثمارات والخدمات البنكية.

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع طريقة رفع التقارير الداخلية والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية للمجموعة) من أجل تخصيص الموارد لقطاعات المنشأة والاضطلاع بمهمة تقييم أدائها.

أدوات مالية مشتقة
تبرم المجموعة أدوات مشتقة مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة والمقايضات ومقايضات التعثر الائتماني والخيارات لكل من الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق المال. يُعترف بالمشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعروفة بحسب الملائم.

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في العقود المضيفة غير المشتقة التي لا تُشكل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (مثل المطلوبات المالية) كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وخصائصها لا تتصل اتصالاً وثيقاً بتلك العقود المضيفة ولا تكون العقود المضيفة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

موجودات برسم الأمانة
إن الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية أو برسم الأمانة لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لم يتم الاعتراف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات أرباح الأسهم العادية
يُعترف بتوزيعات أرباح الأسهم العادية ضمن المطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. ويتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولا تكون تحت تصرف البنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقرير يجري الإفصاح عنها كحدث لاحق لتاريخ إعداد التقرير.

٦ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٤٢٧**	٣٩٨
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حساب جاري	**-**	٤
ودائع الاحتياطي النظامي وودائع أخرى	**١,٠٦٥,٥٣٦**	٤٠١,٨٤٦
	١,٠٦٥,٩٦٣	٤٠٢,٢٤٨

بلغ متوسط العائد على الودائع المحملة بالفائدة ٥,٣٩٪ سنوياً (٢٠٢٢: ٢,١٤٪ سنوياً).

يُحتفظ بودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي ويمكن سحبها بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. لا يحمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية أي فوائد.

٧ مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية، بالصافي

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
محلية	**٢١٠,٠٨٦**	٣٧٦,١٥٤
إقليمية	**٩٤,٠٩٩**	١٢٧,٣٨١
دولية	**٣٤٩,٧٢٨**	٤٠٨,٩٩٨
	٦٥٣,٩١٣	٩١٢,٥٣٣
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(٣٦٤)**	(١١٣)
	٦٥٣,٥٤٩	٩١٢,٤٢٠

بلغ متوسط العائد على الودائع البنكية ٤,٠٨٪ سنوياً (٢٠٢٢: ٢,٩٥٪ سنوياً).

٨ قروض وسلفيات، بالصافي

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
إجمالي القروض والسلفيات	**٤٩٣,٦٩٦**	١,٠١٩,٠٥٨
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(٨,٦٥٧)**	(٢٣,٤٤١)
ناقصاً: الفوائد والرسوم المعلقة	**(٩٠)**	(٤,٦١٩)
قروض وسلفيات، بالصافي	**٤٨٤,٩٤٩**	٩٩٠,٩٩٨

تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للقروض والسلفيات تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٩ استثمارات، بالصافي

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
أدوات الدين		
مدرجة	**-**	٥,٠٤١
أدوات حقوق الملكية		
مدرجة	**٢٦,٨٥٩**	٢٦,٣١١
غير مدرجة	**٢٩,٩٦٠**	٧٥,٧٩٥
	٥٦,٨١٩	١٠٢,١٠٦
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٥٦,٨١٩**	١٠٧,١٤٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أدوات الدين		
مدرجة	**١,٧٩١,٠٩٦**	٨٣٧,٣٦٤
أدوات حقوق الملكية		
مدرجة	**٧٤,٥٠٣**	٦٨,٢٣٠
غير مدرجة	**٧,١٥١**	٦,٣٥٢
	٨١,٦٥٤	٧٤,٥٨٢
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١,٨٧٢,٧٥٠**	٩١١,٩٤٦
استثمارات بالتكلفة المطفأة		
أدوات الدين		
مدرجة	**٣٩٧,٦٩٦**	٥٧٦,٤٢٢
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	**٣٩٧,٦٩٦**	٥٧٦,٤٢٢
إجمالي الاستثمارات	**٢,٣٢٧,٢٦٥**	١,٥٩٥,٥١٥
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(٣٣,٢٥٩)**	(٥٦,٩٣١)
استثمارات، بالصافي	**٢,٢٩٤,٠٠٦**	١,٥٣٨,٥٨٤

لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم حقوق ملكية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: قامت بشراء أسهم حقوق ملكية بمبلغ ٧٩٤ ألف درهم).

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

٩ استثمارات، بالصافي (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة			استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث*	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	٦٠٢,٣٨٠	٥٠٦,٢١٦	-	-	٩٦,١٦٤
إقليمية	١٥٢,٧٦١	١٠٠,٧٩٤	-	-	٥١,٩٦٧
دولية	١,٤٣٣,٦٥١	١,١٨٤,٠٨٦	-	-	٢٤٩,٥٦٥
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٨١,٢٢٤	٤٤,٢٢٩	-	٣٦,٩٩٥	-
إقليمية	٤٠٨	٤٠٨	-	-	-
دولية	٥٦,٨٤١	٢٦,٨٥٩	٢٩,٩٨٢	-	-
إجمالي الاستثمارات	٢,٣٢٧,٢٦٥	١,٨٦٢,٥٩٢	٢٩,٩٨٢	٣٦,٩٩٥	٣٩٧,٦٩٦
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	(٣٣,٢٥٩)				
استثمارات، بالصافي	٢,٢٩٤,٠٠٦				

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٣٤٨,٨٩٨ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٩٣,٨٥٩ ألف درهم) ويتم تصنيفها في المستوى الأول ضمن تسلسل القيمة العادلة.

خلال سنة ٢٠٢٣، قامت المجموعة بمراجعة محفظتها في مناطق جغرافية معينة بسبب زيادة مخاطر الائتمان بناءً على زيادة عدم اليقين الجيوسياسي، وباعت بعض الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة بمبلغ ٦٥,٦٤٩ ألف درهم (٢٠٢٢: لا شيء) وتم الاعتراف بخسارة بمبلغ ٦,٤١٨ ألف درهم (٢٠٢٢: لا شيء). كانت عمليات البيع هذه جزءًا من أنشطة إدارة مخاطر الائتمان لدى البنك التي كانت تهدف إلى تقليل خسائر الائتمان المحتملة بسبب المزيد من التدهور الائتماني.

* المعطيات الرئيسية المستخدمة في أساليب التقييم لهذه الاستثمارات هي معاملات البيع القابلة للمقارنة مع تعديلات مناسبة، والتدفقات النقدية المخصومة التي تضمنت معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة مع تعديلات للمعاملات المماثلة وسعر الفائدة، ومن حيث علاقة المعطيات غير الجديرة بالملاحظة بالقيمة العادلة، فإن أي تغييرات في معاملة بيع قابلة للمقارنة وأي تغيير سعر الفائدة في التدفقات النقدية المخصومة سوف تؤثر بشكل مباشر على القيمة العادلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة			استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث*	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	١٧٥,٦١٢	٧٠,٨١٦	-	-	١٠٤,٧٩٦
إقليمية	١٦٧,٦٩٦	٩٥,٢٣٤	-	-	٧٢,٤٦٢
دولية	١,٠٧٥,٥١٩	٦٧٦,٣٥٥	-	-	٣٩٩,١٦٤
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٧٤,٠٢٩	٣٩,٦٥٨	-	٣٤,٣٧١	-
إقليمية	٥٣٢	٥٣٢	-	-	-
دولية	١٠٢,١٢٧	٢٦,٣١١	٧٥,٨١٦	-	-
إجمالي الاستثمارات	١,٥٩٥,٥١٥	٩٠٨,٩٠٦	٧٥,٨١٦	٣٤,٣٧١	٥٧٦,٤٢٢
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	(٥٦,٩٣١)				
استثمارات، بالصافي	١,٥٣٨,٥٨٤				

٩ استثمارات، بالصافي (تابع)

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية لاستثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
في بداية السنة	**٣٤,٣٧١**	٢٢,٤٦٧
صافي الأرباح غير المحققة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر	**٢,٦٢٤**	١١,٩٠٤
في نهاية السنة	**٣٦,٩٩٥**	٣٤,٣٧١

قيمت المجموعة حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث نتيجة للتغيرات في المعطيات المستخدمة. وبناءً على التقييم، لم تُلاحظ أي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ويُنفذ هذا التقييم على أساس ربع سنوي عن طريق مراجعة التغييرات في المعطيات غير الجديرة بالملاحظة، التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قياس القيمة العادلة.

١٠ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
مخصص المبالغ المستحقة من البنوك		
في ١ يناير	**١١٣**	٥٠٨
تحميل / (عكس) السنة	**٢٥١**	(٣٩٥)
في ٣١ ديسمبر	**٣٦٤**	١١٣
مخصص القروض والسلفيات		
في ١ يناير	**٢٣,٤٤١**	٢٣,٩٧٠
المحمّل للسنة	**٩**	١٨
قروض وسلفيات محذوفة	**(١٤,٧٩٣)**	(٥٤٧)
في ٣١ ديسمبر	**٨,٦٥٧**	٢٣,٤٤١
مخصص استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة		
في ١ يناير	**٥٦,٩٣١**	٨,٨٩٥
(عكس) / تحميل السنة	**(٢٣,٦٧٢)**	٤٨,٠٣٦
في ٣١ ديسمبر	**٣٣,٢٥٩**	٥٦,٩٣١

١٠ مخصصات خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات، والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمبالغ المستحقة من البنوك:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)	**٤٠,٠٧٤**	٧٥,٥٨٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى)	**٢,١٩١**	٣,٢١٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)	**١٥**	١,٦٨٢
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية)	**٢,٢٠٦**	٤,٨٩٦
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٤٢,٢٨٠**	٨٠,٤٨٥

١٠-١ صافي عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	**٢٣,٦٧٢**	(٤٨,٠٣٦)
خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٣٢٨)**	(٦,٨٧١)
خسارة الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	**(٩)**	(١٨)
(خسارة) / عكس الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك	**(٢٥١)**	٣٩٥
	٢٣,٠٨٤	(٥٤,٥٣٠)

١١ استثمار في شركة زميلة

اعتباراً من ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، فقد البنك حقوقه في العوائد المتغيرة والقدرة على التأثير على عوائد شركته التابعة، إي آي بي للاستثمار ذ.م.م ("الشركة"). وبناءً على ذلك، فقد البنك السيطرة على الشركة وتتم المحاسبة عن حصصه في الشركة كاستثمار في شركة زميلة.

يمثل الاستثمار حصة البنك في رأس مال الشركة. قدم البنك قرضاً للشركة وتم استثماره في منشأة خارجية. انخفضت قيمة الاستثمار في البيانات المالية الموحدة في السنة السابقة. ونتيجة لفقدان السيطرة، قامت الشركة بتسوية القرض والاستثمار في دفاترها المستقلة.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في الشركة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**
الحصة من بيان المركز المالي للشركة الزميلة:	
موجودات متداولة	**٧٢**
حقوق الملكية	**٧٢**
الحصة من إيرادات الشركة الزميلة وأرباحها:	
إيرادات	**-**
ربح السنة	**-**
القيمة الدفترية للاستثمار	**٧٢**

لم يكن للشركة الزميلة مطلوبات طارئة أو التزامات رأسمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٢ موجودات أخرى

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
فوائد مدينة	**٢٣,٢٢٢**	١٦,٦٤١
موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢١)	**٩,١٤٤**	١٢,٦٥٣
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	**٥,٤٦٨**	٨,٦١٠
	٣٧,٨٣٤	٣٧,٩٠٤

١٣ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

٢٠٢٣

	ممتلكات ومعدات			
	أثاث ومعدات حاسوب* ألف درهم	**مركبات ألف درهم**	**أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
التكلفة				
في ١ يناير ٢٠٢٣	**١٨,٨٥٦**	**٨٣**	**١٧**	**١٨,٩٥٦**
إضافات	**١,٥٣٥**	**-**	**١١٠**	**١,٦٤٥**
تحويلات	**١٧**	**-**	**(١٧)**	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢٠,٤٠٨**	**٨٣**	**١١٠**	**٢٠,٦٠١**
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٣	**١٦,٣٦٨**	**٨٣**	**-**	**١٦,٤٥١**
محمّل للسنة (إيضاح ٢٠)	**٩٦٠**	**-**	**-**	**٩٦٠**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٧,٣٢٨**	**٨٣**	**-**	**١٧,٤١١**
صافي القيم الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣,٠٨٠**	**-**	**١١٠**	**٣,١٩٠**

* الأثاث ومعدات الحاسوب تشمل الأعمال الفنية بمبلغ ١,٠٨٤ ألف درهم التي لم يتم استهلاكها.

٢٠٢٢

	ممتلكات ومعدات			
	أثاث ومعدات حاسوب* ألف درهم	مركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة				
في ١ يناير ٢٠٢٢	١٨,٣٤٥	٨٣	١٧	١٨,٤٤٥
إضافات	٥١١	-	-	٥١١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨,٨٥٦	٨٣	١٧	١٨,٩٥٦
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٢	١٥,٤٥٤	٨٣	-	١٥,٥٣٧
محمّل للسنة (إيضاح ٢٠)	٩١٤	-	-	٩١٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٦,٣٦٨	٨٣	-	١٦,٤٥١
صافي القيم الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٤٨٨	-	١٧	٢,٥٠٥

١٣ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة (تابع)

٢٠٢٣

	موجودات غير ملموسة		
	برمجيات حاسوب ألف درهم	**أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
التكلفة			
في ١ يناير ٢٠٢٣	٦,٨٨٨	-	٦,٨٨٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦,٨٨٨	-	٦,٨٨٨
الإطفاء:			
في ١ يناير ٢٠٢٣	**٥,٦٤٢**	**-**	**٥,٦٤٢**
محمّل للسنة (إيضاح ٢٠)	**٤٠٢**	**-**	**٤٠٢**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٦,٠٤٤**	**-**	**٦,٠٤٤**
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٨٤٤**	**-**	**٨٤٤**

٢٠٢٢

	موجودات غير ملموسة		
	برمجيات حاسوب ألف درهم	**أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
التكلفة			
في ١ يناير ٢٠٢٢	**٥,٥٢٥**	**٨٨٣**	**٦,٤٠٨**
إضافات	**٤٨٠**	**-**	**٤٨٠**
تحويلات	**٨٨٣**	**(٨٨٣)**	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٨٨٨	-	٦,٨٨٨
الإطفاء:			
في ١ يناير ٢٠٢٢	**٥,٣٨١**	**-**	**٥,٣٨١**
محمّل للسنة (إيضاح ٢٠)	**٢٦١**	**-**	**٢٦١**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥,٦٤٢**	**-**	**٥,٦٤٢**
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٢٤٦**	**-**	**١,٢٤٦**

١٤ ودائع العملاء

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
ودائع لأجل	**١,٩٤٧,٢٤١**	١,٩٧٨,٩٨٢
حسابات تحت الطلب	**١,٢٤٨,٤٧١**	١,٤٠٠,١٨٠
	٣,١٩٥,٧١٢	٣,٣٧٩,١٦٢

١٥ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	**١٨,٤٢٢**	٤٥,١٥٦
مطلوبات الإيجار (إيضاح ٢١)	**٨,٨٨٨**	١٢,٣٧٢
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (أ)	**٧,٣٥٢**	٦,٤٥٠
رسوم مستحقة الدفع	**٧٧٣**	٣٣٢
أخرى	**٩٤,٩٣٥**	١٥,٥١٩
	١٣٠,٣٧٠	٧٩,٨٢٩

(أ) وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. وفيما يلي الحركة في الالتزام المعترف به في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
في ١ يناير	**٦,٤٥٠**	٥,٥٦٨
المحمّل للسنة	**١,٩٣٢**	٢,٠٥٢
المبلغ المدفوع	**(١,٠٣٠)**	(١,١٧٠)
في ٣١ ديسمبر	**٧,٣٥٢**	٦,٤٥٠

١٦ رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لائحة بموجب التعميم رقم ٢٠٢٢/٢٣ الصادر بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٢٢، يُلزم فيها جميع البنوك الاستثمارية وبنوك الخدمات المصرفية للشركات بتحويل ترخيصها الحالي إلى ترخيص بنك مقيد ("اللائحة") إضافة إلى متطلبات أخرى من بينها الالتزام بالحفاظ على حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع بقيمة ١,٠٠٠ مليون درهم.

ومن أجل الامتثال للائحة، قدم البنك طلباً إلى المصرف المركزي في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ للحصول على ترخيص بنك مقيد، مدعوماً بخطة عمل توضح النطاق المقترح للأنشطة وخطة زيادة رأس المال التي سيتم إنجازها على مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى: توزيع احتياطيات البنك القابلة للتوزيع (بما في ذلك الأرباح المحتجزة) البالغة ٢٨٠ مليون درهم كأسهم منحة من خلال إصدار ٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم منحة جديد بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ درهم للسهم الواحد على المساهمين الحاليين في البنك ("التوزيع").

المرحلة الثانية: جمع رأس مال إضافي بمبلغ ٦٥٠ مليون درهم عن طريق إصدار أسهم حقوق الأولوية ("أسهم حقوق الأولوية")، من خلال إصدار ٦,٥٠٠,٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ درهم للسهم الواحد.

١٦ رأس المال والاحتياطيات (تابع)

أ) رأس المال (تابع)

في الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢، وافق مساهمو البنك على توزيع احتياطيات البنك القابلة للتوزيع (احتياطي خاص بمبلغ ٤٤,٢٥١ ألف درهم وأرباح محتجزة بمبلغ ٢٣٥,٧٤٩ ألف درهم) البالغة ٢٨٠ مليون درهم كأسهم منحة من خلال إصدار ٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ درهم للسهم الواحد على المساهمين الحاليين في البنك، بعد الحصول على الموافقة التنظيمية.

علاوة على ذلك، وافق مساهمو البنك في الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٤ مارس ٢٠٢٣ على إصدار أسهم حقوق الأولوية وذلك بإصدار ٦,٥٠٠,٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ درهم للسهم الواحد بقيمة ٦٥٠ مليون درهم.

خلال سنة ٢٠٢٣، حصل البنك على الموافقة التنظيمية ذات الصلة وتم زيادة رأس مال البنك إلى ١,٠٠٠ مليون درهم.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

ب) احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى احتياطي قانوني حتى يساوي هذا الاحتياطي نسبة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع.

ج) احتياطي خاص

خلال السنة، تم استخدام احتياطي خاص بمبلغ ٤٤,٢٥١ ألف درهم لإصدار أسهم منحة للمساهمين الحاليين في البنك (إيضاح ١٦أ).

١٧ إيرادات الفوائد

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	**٤٧,٤٠٣**	٤٤,٣٣٥
إيداعات بنكية	**٦٨,٠١٢**	٩,٣٦٢
	١١٥,٤١٥	٥٣,٦٩٧

١٨ صافي الإيرادات من الاستثمارات

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين	**٦٣,٨٨٧**	٤٧,٤٣٨
إيرادات توزيعات الأرباح	**٨,٠٩٤**	٩,٩٤٦
صافي (الخسائر) / الأرباح المحققة من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٨,٩١٨)**	٣٤٣
صافي الخسائر من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١,٤٣٢)**	(٢,٤٥٩)
أتعاب أمين الحفظ ورسوم المعاملات المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى	**(٥٨٧)**	(٨٠٩)
	٦١,٠٤٤	٥٤,٤٥٩

١٩ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
رسوم من الحفظ والخدمات الاستشارية	**١٥,٥٣٧**	١٢,٧٨٤
رسوم المنتج ورسوم المعاملات	**١١,٣١٢**	٩,٣٦٧
عمولات وإيرادات أخرى	**٢,٣٣٢**	١,٥٤٥
	٢٩,١٨١	٢٣,٦٩٦

٢٠ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
تكاليف الموظفين	**٥٧,٦٨١**	٥٢,٠٤١
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢١)	**٣,٥٠٩**	٣,٤٩٤
رسوم استشارات	**٢,٨٦٥**	٢,١٤٠
اتصالات واشتراكات	**٣,٨٠٥**	٤,٨٤٥
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٣)	**٩٦٠**	٩١٤
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١٣)	**٤٠٢**	٢٦١
أخرى	**٧,٦٨٨**	٦,٨٤٨
	٧٦,٩١٠	٧٠,٥٤٣

٢١ عقود الإيجار

لدى المجموعة عقود إيجار تتعلق بمباني المكاتب. إن التزام المجموعة بموجب عقود الإيجار مضمون بملكية المؤجر للموجودات المؤجرة. بشكل عام، فإنه يحظر على المجموعة التنازل والتأجير من الباطن للأصل المؤجر.

كما أبرمت المجموعة عقود إيجار لموجودات أخرى لمدة ١٢ شهراً أو أقل وعقود إيجار لمعدات مكاتب بقيمة منخفضة. تُطبق المجموعة إعفاءات الاعتراف بشأن "عقود الإيجار قصيرة الأجل" و"عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة" على عقود إيجارها.

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد

فيما يلي القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام المعترف بها والحركات خلال السنة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
في ١ يناير	**١٢,٦٥٣**	١٦,١٤٧
الاستهلاك المحمّل للسنة	**(٣,٥٠٩)**	(٣,٤٩٤)
في ٣١ ديسمبر	**٩,١٤٤**	١٢,٦٥٣

٢١ عقود الإيجار (تابع)

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد (تابع)

فيما يلي القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار والحركة خلال السنة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
في ١ يناير	**١٢,٣٧٢**	١٥,٨١٨
تراكم الفائدة	**١٢١**	١٥٩
دفعات الإيجار	**(٣,٦٠٥)**	(٣,٦٠٥)
	٨,٨٨٨	١٢,٣٧٢
متداولة	**٣,٥٢٤**	٣,٤٨٤
غير متداولة	**٥,٣٦٤**	٨,٨٨٨
	٨,٨٨٨	١٢,٣٧٢

(٢) المبالغ المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
الاستهلاك المحمّل للسنة (إيضاح ٢٠)	**٣,٥٠٩**	٣,٤٩٤
تراكم الفائدة	**١٢١**	١٥٩
المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل	**٤٩٠**	٥٣٢
	٤,١٢٠	٤,١٨٥

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار في ٢٠٢٣ ما قيمته ٣,٦٠٥ ألف درهم (٢٠٢٢: ٣,٦٠٥ ألف درهم).

٢٢ ربحية / خسارة السهم الأساسية والمخفّضة

تُحتسب ربحية السهم الأساسية البالغة ١٤,٦٢ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: خسارة السهم الأساسية البالغة ٦,٤٨ درهم) بقسمة الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة ١٠٧,٥٤٤ درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: خسارة بقيمة ٢٣,٦٧٣ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والبالغ ٧,٣٥٦,٤٣٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣,٦٥٥,٤٤٢). وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٣ "ربحية السهم"، فقد تم احتساب تأثير إصدار أسهم المنحة وأسهم حقوق الأولوية بأثر رجعي عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال كافة الفترات المعروضة.

إن الربحية / الخسارة الأساسية والمخفّضة للسهم هي نفسها نظراً لعدم قيام المجموعة بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٣ التزامات ومطلوبات طارئة

التزامات مرتبطة بالائتمان ومطلوبات طارئة

تتضمن الالتزامات المرتبطة بالائتمان التزامات تمديد الائتمان والضمانات والقبولات المصممة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة.

تلتزم المجموعة بموجب الضمانات والقبولات بالدفع نيابة عن العملاء، عند إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

٢٣ التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

فيما يلي مطلوبات والتزامات المجموعة الطارئة المرتبطة بالائتمان.

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
ضمانات	١١,٠٧٤	٦,٧٧٦
تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*	٤٧,٢٦٦	٥٩,٨١٤
	٥٨,٣٤٠	٦٦,٥٩٠

لدى المجموعة التزامات بقيمة ٢٣,٠٩٤ درهم على حساب استثمارات في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢١,٦٤٥ ألف درهم).

* تمثل التسهيلات الائتمانية الملزمة غير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بعمليات السحب من أي تسهيلات ضمن فترة محددة تخضع لشروط مسبقة وشروط إنهاء الخدمة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون سحبها، وبما أنه يجب الوفاء بالشروط المسبقة للسحب، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية دقيقة.

تمثُل المجموعة بصفة المدعي عليه فيما يتعلق بتسهيل مضمون ممنوح لأحد العملاء، حيث أصدرت محاكم دبي حكمًا ضد المجموعة بعد أن أصدرت محاكم أبوظبي سابقًا حكمًا لصالح المجموعة. وبناءً على ذلك، تقدمت المجموعة بطلب إلى المحكمة الاتحادية العليا للبت في الحكم المطبق، وأقرت المحكمة الاتحادية العليا بوجوب إنفاذ حكم محاكم دبي. كما قدمت المجموعة طلبًا، قبلته محاكم دبي، لتسوية مبلغ التنفيذ بموجب حكم محاكم دبي مقابل مبلغ التنفيذ للحكم الأول الصادر عن محاكم أبوظبي. حصل البنك سابقًا على قرار من محكمة التنفيذ في أبوظبي ينص على أن أي مبالغ مستلمة في دبي تنفيذًا لقرارات محاكم دبي يجب تحويلها إلى محكمة التنفيذ في أبوظبي لتسويتها مع المبالغ المستحقة من العميل. أجرت المجموعة تقييمًا وخلصت إلى أنه ليس لديها أي التزام قانوني تجاه العميل فيما يتعلق بهذا الأمر. وبناءً عليه، لم تحتفظ المجموعة بأي مخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تقوم المجموعة، على أساس مستمر، بتحديد وتقييم هذه المخاطر والاعتراف بالمخصصات وفقاً للسياسة المحاسبية للمخصصات المفصح عنها في الإيضاح ٥.

٢٤ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تدخل المجموعة في معاملات في سياق العمل الاعتيادي مع أطراف ذات علاقة، يعرفون بأنهم المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وشركاتهم ذات العلاقة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة عند الاقتضاء.

فيما يلي الأرصدة الهامة القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
أرصدة مع المساهمين وشركاتهم ذات العلاقة:		
ودائع العملاء	**١٧٣,٦٨٥**	١,١٣٢,٥٠٠
قروض وسلفيات	**٢٧**	٤٢٢,٠٠٠
مطلوبات أخرى	**١,٧٩٣**	٣٨,٧٣١
موجودات أخرى	**٨٤٦**	١,٣٠٥
التزامات ومطلوبات طارئة	**١,٨١١**	٣,٠٢٤

٢٤ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
مساهمون وشركاتهم ذات العلاقة:		
إيرادات الفوائد	**٢,٣٣٩**	١٤,٩٨٢
مصاريف الفوائد	**(١٤,٠٣٠)**	(٢١,٩٦٥)
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	**٤,٢٥٨**	٤,٥٦٢
مصاريف عمومية وإدارية	**(٦,٧٢٣)**	(٦,٧٩٥)

تنشأ الأرصدة القائمة بنهاية السنة في سياق العمل الاعتيادي. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تقم المجموعة بقيد أي انخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة حيث إن أغلب الأرصدة نقد مضمون (٢٠٢٢: لا شيء).

تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
رواتب ومنافع ثابتة أخرى	**١٤,٣٣٧**	١٤,٤٨٥

٢٥ تحليل القطاعات

للأغراض التشغيلية، يتم تنظيم المجموعة في قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات المجموعة ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد. تعتبر هذه القطاعات هي الأساس الذي تقوم المجموعة بموجبه بإبلاغ معلومات عن قطاعاتها الأساسية. تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار تحددها الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف، وتتم عمليات المجموعة بشكل رئيسي داخل الإمارات العربية المتحدة.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بصورة منفصلة بغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

	الاستثمارات		***الخدمات البنكية***		***المجموع***	
	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم	**٢٠٢٣** **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم	**٢٠٢٣** **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
إيرادات*	**١٥٩,٤٥٦**	١٣,٧٦٧	**٨٤,٢٣١**	٦٨,٦٥١	**٢٤٣,٦٨٧**	٨٢,٤١٨
مصاريف	**(١٥٢,٠٢٦)**	(٥٢,٨٩٨)	**١٥,٨٨٣**	(٥٣,١٩٣)	**(١٣٦,١٤٣)**	(١٠٦,٠٩١)
ربح / (خسارة) السنة	**٧,٤٣٠**	(٣٩,١٣١)	**١٠٠,١١٤**	١٥,٤٥٨	**١٠٧,٥٤٤**	(٢٣,٦٧٣)

* تشتمل الإيرادات على إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الاستثمارات ورسوم العمولات والإيرادات الأخرى وربح صرف العملات المعدلة وفقًا لصافي الانخفاض في قيمة الموجودات المالية.

	الاستثمارات		***الخدمات البنكية***		***المجموع***	
	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم	**٢٠٢٣** **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم	**٢٠٢٣** **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
موجودات القطاع	**٤,٠٣٢,٨٩٨**	٢,٨٧٠,٦٩٤	**٥٠٧,٥٠٩**	١,٠١٥,٢١١	**٤,٥٤٠,٤٠٧**	٣,٨٨٥,٩٠٥
المطلوبات وحقوق الملكية للقطاع	**١,٠٦٩,٦٦٦**	٢٨٨,٤٩٧	**٣,٤٧٠,٧٤١**	٣,٥٩٧,٤٠٨	**٤,٥٤٠,٤٠٧**	٣,٨٨٥,٩٠٥

٢٦ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد دفعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. يتمثل الغرض من الأدوات المالية المشتقة لأعمال المجموعة في التقليل من المخاطر الناتجة عن التعثر أو تقلبات العملة والفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتقوم المجموعة باستعمال خيارات وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتقليل من مخاطر العملة على استثمارات معينة.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالقيم الاسمية. تمثل القيمة الاسمية، المدرجة بالإجمالي، قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الاسمية*	*القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق أقل من سنة واحدة*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
المشتقات:				
عقود صرف العملات الأجنبية	١	-	٣,٩١٦	٣,٩١٦

ليس هناك أدوات مشتقة محتفظ بها من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثر جوهري على ربح أو خسارة المجموعة. يتم مراقبة تأثر المجموعة بعقود المشتقات عن كثب كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق للمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة
العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة أو بضائع أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة حسب الحاجة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

عقود خيارات
عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع قدر محدد من البضائع أو الأدوات المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال سنة محددة.

عقود مقايضة
عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات
تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. ومن خلال المشتقات التي تتم تسويتها بالإجمالي، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر إيفاء المجموعة بالتزامها مع إخفاق الطرف المقابل في تقديم القيمة المقابلة.

إن التغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المدرجة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المعترف بها بالقيمة العادلة.

٢٧ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به أو بها.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. وتقوم المجموعة بتطبيق حوكمة المخاطر باقتراح "منهج من ثلاثة خطوط دفاع" لإدارة المخاطر يتضمن الإدارة العليا وخطوط العمل ووحدة قوية لإدارة المخاطر وتدقيق داخلي مؤهل ومستقل.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال ومخاطر أمن المعلومات.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد مدى قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ووضع إطار إدارة مخاطر المجموعة والإشراف عليه. تتم إدارة المخاطر من خلال عدد من اللجان وهما: لجنة المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين لمجلس الإدارة.

تعمل كذلك اللجان المشكّلة على مستوى الإدارة على إدارة المخاطر بشكل فعال ولا سيما اللجنة التنفيذية، ولجنة الائتمان، ولجنة الاستثمارات الأساسية، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال، وقسم إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر. ويعتبر المجلس مسؤولاً عن تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر التي تواجهها المجموعة وضمان متابعة التعرض للمخاطر ومراقبتها بصورة فعالة. كما يكون المجلس مسؤولاً أيضاً عن وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى اعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

ومن أجل القيام بهذه المسؤولية بكفاءة، يحصل مجلس الإدارة على الدعم اللازم من لجان منبثقة من المجلس إلى جانب اللجان الإدارية. وفيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
إن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لديها المسؤولية الكاملة لتطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة وذلك من أجل تطبيق المعايير الرائدة ومراقبة التعرض العام للمخاطر (وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وأمن المعلومات والمخاطر القانونية، وما إلى ذلك) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في مراقبة ومراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

اللجنة التنفيذية
تتولى الإدارة التنفيذية العليا مهمة تنفيذ السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة التنفيذية على ما يلي:
- الإشراف على جميع السياسات والإجراءات قبل عرضها على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة / مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة عليها.
- الإشراف على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الضغط المالي من خلال مراجعة منهجيات وتحليلات وتقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الضغط المالي.
- مراقبة فعالية نهج إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.
- تعزيز ثقافة الامتثال للوائح إدارة المخاطر وسياساتها وإجراءاتها.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الائتمان
لجنة الائتمان هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة تنفذ قرارات الإقراض الائتماني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ومراجعة ومراقبة أداء محفظة القروض، والقرارات المتعلقة بتسوية القروض، وحذف المخصصات، وتعديلات التسعير والتصنيف.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الائتمان على ما يلي:
- التوصية بسياسات وإجراءات ائتمانية معقولة وحكيمة لتجنب المخاطر غير المبررة والخسارة المحتملة، أي الحصول على عائد معقول على أساس المخاطر المعدلة.
- الإشراف على تحديد وإدارة التسهيلات الائتمانية، وتسيير التسهيلات الائتمانية، ونوعية المحفظة الائتمانية.

لجنة الاستثمارات الأساسية
إن الغرض من لجنة الاستثمارات الأساسية هو مراجعة أداء المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة تماشياً مع تفويض الصلاحيات المقدم من مجلس الإدارة، والمؤشرات المؤثرة على المحفظة الاستثمارية، وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الموافقة على العروض المتعلقة بمحفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك لضمان الامتثال للحدود السارية التي وضعها مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الاستثمار الأساسية على ما يلي:
- استراتيجية تخصيص الموجودات للمحفظة لتحقيق التوافق مع العوائد المستهدفة.
- تقييم أداء محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك مقابل الأهداف المتفق عليها والموازنة.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
إن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما تعد مسؤولة عن إدارة مخاطر التمويل ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر السيولة لدى المجموعة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الموجودات والمطلوبات على إدارة المخاطر التالية:
مخاطر السيولة – تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها نتيجة عدم القدرة على تسييل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي.

مخاطر السوق – تتمثل في المخاطر التالية.
- المخاطر التي قد تتعرض لها الأرباح من جراء التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتقلبات السوق.
- المخاطر الناتجة عن التغيرات في قيمة المحفظة الاستثمارية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك.

مخاطر بيان المركز المالي – تتمثل في المخاطر التالية.
- الإشراف على مشكلات إدارة الميزانية العمومية، مثل فجوات الاستحقاق التعاقدي للميزانية العمومية وفجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة.
- تطور الميزانية العمومية الخاصة بالبنك، وأداء كفاية رأس المال مقابل تقبل المخاطر، وكفاءة الميزانية العمومية في الأخذ برؤية مستقبلية للتغيرات في الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية.

لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال
تكون لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال مسؤولة عن تنفيذ آليات الفحص النافي للجهالة والرقابة على العملاء والإشراف على امتثال البنك لجميع قوانين وقواعد ولوائح مكافحة غسل الأموال السارية.
تشتمل المهام الرئيسية للجنة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال على ما يلي:
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد وتقرر إما الموافقة على العلاقة المستقبلية أو رفضها.
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد ومدير الموجودات المستقل الجديد وتقرر إما الموافقة على العلاقة أو رفضها.
- مناقشة مبادرات ومشكلات الامتثال المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.
- مراجعة النتائج المختارة لمراقبة المبادرات واتخاذ الخطوات اللازمة.
- مراجعة حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة واتجاهاتها.
- مراجعة تقارير الامتثال والتدقيق المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتقارير الجهة التنظيمية والإجراءات التصحيحية ذات العلاقة التي تم اتخاذها، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإجراءات التصحيحية الملائمة وفي وقتها المناسب.
- مناقشة وتنسيق احتياجات التدريب على الامتثال عبر البنك.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

قسم إدارة المخاطر
يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات داخل المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة المخاطر يومياً وفقاً لإطار تقبل المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن الإبلاغ عن أي مخالفات للسياسات والتوجيهات التنظيمية إلى الإدارة العليا وفي نهاية المطاف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي
تخضع عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة للتدقيق الداخلي حيث يتم فحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام المجموعة بها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر ونظم رفع التقارير
يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف والمقاييس الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيّم قدرتها العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

تخضع المعلومات المجمعة للفحص والمعالجة وذلك لتحليل وتحديد ومراقبة المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات التي تتضمن إجمالي التعرض الائتماني ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر على لجان الإدارة وفي نهاية المطاف إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تقديم ملخص دوري من قبل قسم إدارة المخاطر إلى اللجان ذات الصلة حول مدى استخدام السقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

تخفيف المخاطر
في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة مخاطر السوق المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة. وكذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وضمان استمرار تنوعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرضات في قطاع عمل أو جغرافي محدد.

التركيز المفرط للمخاطر
تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدرٍ مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثر أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على ضمانات متنوعة مقابل محفظة القروض ووضع حد على مستوى الجهة المُصدرة لمحفظة الاستثمارات. تتم مراقبة وإدارة تركيزات مخاطر الائتمان التي يتم تحديدها وفقاً لحدود تحمّل المخاطر التي وافقت عليه مجلس الإدارة.

الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي

أخذت المجموعة في الاعتبار تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي أثناء تقييم المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة، كما هو موضح أدناه.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تصنيفات مخاطر الائتمان

لدى المجموعة إجراءات لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك التقييمات المنتظمة للضمانات. تتحدد سقوف الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر باستخدام أسوأ تصنيف مخاطر متاح من تصنيفات ستاندرد أند بورز وموديز وبلومبيرغ. يتم معايرة احتمالية تعثر درجات الائتمان بحيث يزيد خطر التعثر بشكل أكبر كلما انخفضت درجة التصنيف. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة المنتظمة بناءً على التحديثات المنتظمة من وكالات التصنيف وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يتم تقسيم تصنيفات مخاطر المقترض ضمن الدرجات التالية:

الدرجة	التعريف
الدرجة المميزة والمرتفعة	مخاطر منخفضة
الدرجة القياسية	مخاطر مقبولة
الدرجة دون القياسية	قائمة المراقبة
متأخرة السداد	خسائر/ الانخفاض في القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.
- الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. يتم دائماً قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة). ومع ذلك، فإن المبلغ المعترف به كمخصص خسارة لهذه الموجودات لا يمثل مجموع مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ولكن يمثل التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
ترى المجموعة أن الموجودات المالية قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة، وتخفيض التصنيف بأكثر من درجتين، ويحدث انخفاض جوهري في القيمة العادلة للموجودات بين تاريخ نشوء تعرض معين وتاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

القروض والسلفيات:
يواجه المقترض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند حدوث أي من العوامل الكمية التالية:
- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و٩٠ يوماً.
- نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات مكتب الائتمان.

الاستثمارات:
- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر الأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني للأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في القيمة العادلة للأداة الأساسية.

مبالغ مستحقة من البنوك:
- تغير جوهري في الأداء والسلوك المتوقع للطرف المقابل.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية
تحدد المجموعة القرض والمبلغ المستحق من البنك وأداة الاستثمار على أنها في حالة تعثر بما يتماشى تماماً مع تعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية. وفقًا لتعريف بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- تعتبر المجموعة أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- تضع المجموعة التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- تقوم المجموعة بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض.
- تقوم المجموعة ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- توافق المجموعة على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المجموعة طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.
- بالنسبة للتعرضات الاستثمارية، تعتبر الورقة المالية في حالة تعثر إذا لم تسدد دفعة مقررة أو سددت جزءاً منها.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى انتهاء التعثر) عند وفائها بمعايير فترة التجميد التي يقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. لا يتم رفع تصنيف أي تعرض بشكل مباشر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى، بل يتم رفع تصنيفه إلى المرحلة الثانية تليها فترة تجميد مدتها ١٢ شهرًا للتأكد من انخفاض المخاطر بشكل كافٍ قبل رفع تصنيف هذا التعرض إلى المرحلة الأولى. وفيما يتعلق بالحسابات المعاد هيكلتها (عند توفير أي نوع من الامتيازات للعملاء بشأن هيكل السداد)، تحتفظ المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ أقساط كحد أدنى أو فترة ١٢ شهرًا أيهما أطول قبل رفع التصنيف من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير
تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتسهيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة طريقة التعرض المستقبلي الناتج عن التعثر لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)
اختارت المجموعة الحساب على أساس ربع سنوي لكل من احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر.

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سداده وقت حدوث التعثّر على مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر.

تختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. وتحتسب الخسارة على أساس العمر، حيث تمثل الخسارة على أساس العمر نسبة الخسارة المتوقع حدوثها إذا وقع التعثر على مدى العمر المتبقي المتوقع للقرض.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

كانت هناك تحسينات في أساليب التقدير والافتراضات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع معايرة النموذج بناءً على معلومات الاقتصاد الكلي المحدثة خلال السنة. وتم إجراء جميع التحديثات بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات المستقبلية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تتم معايرة النموذج المستخدم في تقدير احتمالية التعثر باستخدام البيانات التاريخية الملحوظة وأحدث تنبؤات مستقبلية للتوصل إلى احتمالية مستقبلية للتعثر. ونظرًا للمحفظة البسيطة للقروض والسلفيات الخاصة بالبنك التي يتوفر لها ضمانات بحكم بطبيعتها مع أقل خسارة متوقعة في حالة التعثر، فقد استخدم البنك إرشادات بازل لتقدير الخسارة الناتجة عن التعثر التي تعتبر أكثر تحفظاً بالنظر إلى محفظة الاسترداد التاريخية للبنك في حالة التعثر.

تخضع الخسارة الناتجة عن التعثر للمبادئ التوجيهية للمنهج الداخلي القائم على التصنيفات، ويقدَّر التعرض الناتج عن التعثر على أنه التعرض القائم في وقت التعثر.

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية لجميع التعرضات الاستثمارية التي تعد مكوناً رئيسياً في دفتر موجودات البنك. يتم تطبيق تصنيف مجمع وتقييم احتمالية التعثر على محفظة القروض والسلفيات من خلال منح تصنيف واحد للعميل في البداية، بناءً على معايير الاكتتاب الموحدة التي يتبعها البنك. وبعد الاكتتاب إذا واجه العميل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان يتم تخفيض التصنيف درجتين ويتم منح درجة أعلى لاحتمالية التعثر.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان
في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، بدأ الصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا. نتيجة لذلك، فرضت بعض الدول ولا تزال تفرض عقوبات جديدة على الكيانات الحكومية الروسية والشركات المملوكة للدولة وبعض الكيانات والأفراد المحددين المرتبطين بروسيا في أي مكان في العالم. أدى هذا الوضع إلى تقلبات في أسعار السلع وأسعار الصرف الأجنبي والقيود المفروضة على الواردات والصادرات وتوافر المواد والخدمات المحلية والوصول إلى الموارد المحلية، ولكن هدأت الأوضاع مع مرور الوقت ولا يزال الوضع الاقتصادي كما هو. وللحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بالوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي، حولت المجموعة أغلبية موجوداتها الاستثمارية إلى إصدارات ذات درجة استثمارية عالية الجودة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان (تابع)

كان استثمار المجموعة في السندات الروسية (قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**٩,٣٠٤**	٣٠,٠٢٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٥,٤٨٥**	٥,٤٨٥
	١٤,٧٨٩	٣٥,٥١٢

يتم إجراء مراجعات تفصيلية للمحفظة على أساس مستمر وتطبق المجموعة مزيدًا من التدقيق عند ضم العملاء في الصناعات الحساسة وتضمن الامتثال لمتطلبات العقوبات. وتواصل المجموعة مراقبة الوضع الجغرافي السياسي الحالي لروسيا وأوكرانيا وتأثيره على الاقتصاد وستخفف من تعرضها ومخاطرها حسب الاقتضاء.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة. ومن أجل تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة، تستخدم المجموعة عدة سيناريوهات اقتصادية بدرجات متفاوتة الشدة وبأوزان مناسبة للتأكد من أن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة.

قامت المجموعة بمراجعة التأثير المحتمل لاندلاع الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية على المعطيات والافتراضات الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ضوء المعلومات المتاحة. في ضوء الوضع الاقتصادي الحالي والعقوبات المستمرة، استخدمت المجموعة تصنيفات ائتمانية مشددة/ عقابية مع تعديلات على الأوراق المالية، عند الحاجة، في إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يضمن وجود نظرة واقعية وتغطية كافية من منظور المخصصات. تراقب المجموعة الوضع اليومي للأزمة وتعمل بفعالية على إدارة أي تعرض مباشر لها.

فيما يتعلق بمحفظة القروض والسلفيات، تجري المجموعة مراجعات متكررة لنسب القرض إلى القيمة على الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الممنوحة للعملاء. وفقًا لذلك، تخضع جميع قرارات التصنيف والتجميع لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم المجموعة للجدارة الائتمانية للعملاء اعتبارًا من تاريخ التقرير. وأعادت المجموعة تقييم محفظتها من عملاء المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بالنسبة لمحفظتها الاستثمارية، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت المحفظة الاستثمارية قد تعرضت لتدهور كبير في الجودة الائتمانية. بناءً على التصنيفات من وكالات التصنيف الخارجية وتقييم أي زيادة في احتمالية التعثر، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للاستثمارات وما إذا كانت هذه الاستثمارات منخفضة القيمة الائتمانية وقامت بتقييم التأثير على الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قامت المجموعة بتحويل استثماراتها في السندات الروسية إلى المرحلة الثالثة. لتعكس انخفاض الائتمان على هذه الاستثمارات، قامت المجموعة بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات المرحلة الثالثة على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**٩,٣٠٤**	٣٠,٠٢٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٥,٤٨٥**	٥,٤٨٥
	١٤,٧٨٩	٣٥,٥١٢

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التأثير على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قامت المجموعة ببيع استثمار روسي مُقاس بالتكلفة المطفأة بإجمالي قيمة دفترية تبلغ (قبل تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة) ٢٠,٧٢٣ ألف درهم (٢٠٢٢: لا شيء) والاعتراف بخسارة تبلغ ٤,٨٣٥ ألف درهم (٢٠٢٢: لا شيء). قامت المجموعة بعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لهذا الاستثمار والبالغة ٢٠,٧٢٣ ألف درهم.

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات. يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات وقبل المخصصات والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	**١,٠٦٥,٩٦٣**	٤٠١,٨٥٠
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	**٦٥٣,٩١٣**	٩١٢,٥٣٣
قروض وسلفيات (إيضاح ٨)	**٤٩٣,٦٩٦**	١,٠١٩,٠٥٨
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٩)	**٢,١٨٨,٧٩٢**	١,٤١٨,٨٢٧
موجودات أخرى	**٢٥,٨١٠**	٢٢,٠١١
	٤,٤٢٨,١٧٤	٣,٧٧٤,٢٧٩
ضمانات (إيضاح ٢٣)	**١١,٠٧٤**	٦,٧٧٦
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**٤,٤٣٩,٢٤٨**	٣,٧٨١,٠٥٥

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

لمزيد من التفاصيل حول أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأدوات المالية، فقد تم الإفصاح عن هذه التفاصيل في الإيضاحات ذات الصلة. ويتم فيما يلي مناقشة تأثير الضمانات والأساليب الأخرى للحد من المخاطر.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل (باستثناء الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ١٢٨,٨٦٤ ألف درهم (٢٠٢٢: ٤٢٢,٠٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

خطر التعرض لمخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية

يمكن تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات، قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠٢٣		٢٠٢٢	
	موجودات **ألف درهم**	**ضمانات** **ألف درهم**	موجودات ألف درهم	ضمانات ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**٢,٤٩٢,٩٦٣**	**١١,٠٧٤**	١,٦٧٥,١٩٤	٦,٧٧٦
أمريكا الشمالية	**٥٠٦,٨٣٠**	**-**	١٩٢,١٠٨	-
أوروبا	**٤٣١,٦٨٩**	**-**	٥٥٤,٤٩٥	-
دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في الشرق الأوسط	**٤٤٩,٣٣٣**	**-**	٩٣٢,٩١٣	-
أخرى	**٥٤٧,٣٥٩**	**-**	٤١٩,٥٦٩	-
	٤,٤٢٨,١٧٤	**١١,٠٧٤**	٣,٧٧٤,٢٧٩	٦,٧٧٦

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيف الخارجي عن طريق منح أسوأ تصنيف من تصنيفات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للتعرضات الاستثمارية بينما تستخدم التصنيفات الائتمانية الداخلية لمحفظة القروض والسلفيات. يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للموجودات المالية للمجموعة (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، بناءً على نظام التصنيف الائتماني للمجموعة كما هو محدد أعلاه.

٢٠٢٣

	لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة ألف درهم	**الدرجة القياسية ألف درهم**	**الدرجة دون القياسية ألف درهم**	**متأخرة السداد ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	**١,٠٦٥,٩٦٣**	**-**	**-**	**-**	**١,٠٦٥,٩٦٣**
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	**٥٢٤,٦٤٧**	**١٢٨,٧٣٢**	**٥٣٤**	**-**	**٦٥٣,٩١٣**
قروض وسلفيات (إيضاح ٨)	**-**	**٤٨٥,٩٥٥**	**-**	**٧,٧٤١**	**٤٩٣,٦٩٦**
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٩)	**٩٦٣,٢٩٩**	**٩٥٣,١١٧**	**٢٧٠,٧١٦**	**١,٦٦٠**	**٢,١٨٨,٧٩٢**
موجودات أخرى	**٥,٥٤٠**	**١٤,٥٢٠**	**٥,٧٥٠**	**-**	**٢٥,٨١٠**
	٢,٥٥٩,٤٤٩	**١,٥٨٢,٣٢٤**	**٢٧٧,٠٠٠**	**٩,٤٠١**	**٤,٤٢٨,١٧٤**

٢٠٢٢

	لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة ألف درهم	الدرجة القياسية ألف درهم	الدرجة دون القياسية ألف درهم	متأخرة السداد ألف درهم	المجموع ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٤٠١,٨٥٠	-	-	-	٤٠١,٨٥٠
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٥٢٢,٥٠٢	٣٨٥,٧٦٤	٤,٢٦٧	-	٩١٢,٥٣٣
قروض وسلفيات (إيضاح ٨)	-	٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٩)	٢٥٧,٨٢٩	٦٥٣,٩١٤	٥٠٧,٠٨٤	-	١,٤١٨,٨٢٧
موجودات أخرى	٤,٠٩٠	١٢,٦٨٣	٥,٢٣٨	-	٢٢,٠١١
	١,١٨٦,٢٧١	٢,٠٣٩,٨٤٥	٥٢١,١٠١	٢٧,٠٦٢	٣,٧٧٤,٢٧٩

التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية.

	الدرجات المكافئة لوكالة موديز	**٢٠٢٣ ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
الدرجة المميزة والمرتفعة	Aaa-A٣	**٢,٥٥٩,٤٤٩**	١,١٨٦,٢٧١
الدرجة القياسية	Baa١-Baa٣	**١,٥٨٢,٣٢٤**	٢,٠٣٩,٨٤٥
الدرجة دون القياسية	Ba١-B٣	**٢٧٧,٠٠٠**	٥٢١,١٠١
متأخرة السداد	-	**٩,٤٠١**	٢٧,٠٦٢
		٤,٤٢٨,١٧٤	٣,٧٧٤,٢٧٩

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية (تابع)

تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتصنيفات دقيقة ومنتظمة للمخاطر على مستوى محفظة الائتمانية والاستثمارية مما يسهل التركيز على إدارة المخاطر المتاحة ومقارنة التعرضات الائتمانية في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مصحوبة بمعلومات معالجة من السوق من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. كما تخضع تصنيفات الخطر المعنية للتقييم والتحديث بانتظام. وتنطبق درجات التصنيف المكافئة لوكالة موديز فقط على بعض التعرضات حيثما يستند تصنيف المخاطر على تصنيف المجموعة الداخلي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي تم الاعتراف بخسارة ائتمانية متوقعة لها. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرّض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات.

٢٠٢٣

	مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة			
	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	**١,٠٦٥,٩٦٣**	**-**	**-**	**١,٠٦٥,٩٦٣**
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	**٦٥٣,٩١٣**	**-**	**-**	**٦٥٣,٩١٣**
قروض وسلفيات (إيضاح ٨)	**٤٨٥,٩٥٥**	**-**	**٧,٧٤١**	**٤٩٣,٦٩٦**
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٩)	**٢,١٣٥,١٠٠**	**٢١,٢٦٩**	**٣٢,٤٢٣**	**٢,١٨٨,٧٩٢**
موجودات أخرى	**٢٥,٨١٠**			**٢٥,٨١٠**
المجموع	**٤,٣٦٦,٧٤١**	**٢١,٢٦٩**	**٤٠,١٦٤**	**٤,٤٢٨,١٧٤**
ضمانات (إيضاح ٢٣)	**١١,٠٧٤**	**-**	**-**	**١١,٠٧٤**
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**٤,٣٧٧,٨١٥**	**٢١,٢٦٩**	**٤٠,١٦٤**	**٤,٤٣٩,٢٤٨**

٢٠٢٢

	مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة			
	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٤٠١,٨٥٠	-	-	٤٠١,٨٥٠
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٩١٢,٥٣٣	-	-	٩١٢,٥٣٣
قروض وسلفيات (إيضاح ٨)	٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٩)	١,٣٢١,٧٨٥	٣٨,٨٥٥	٥٣,١٤٦	١,٤١٣,٧٨٦
موجودات أخرى	٢٢,٠١١	-	-	٢٢,٠١١
المجموع	٣,٦٤٥,٦٦٣	٤٣,٣٦٧	٨٠,٢٠٨	٣,٧٦٩,٢٣٨
ضمانات (إيضاح ٢٣)	٦,٧٧٦	-	-	٦,٧٧٦
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	٣,٦٥٢,٤٣٩	٤٣,٣٦٧	٨٠,٢٠٨	٣,٧٧٦,٠١٤

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يؤخذ مبلغ وجودة الضمان بعين الاعتبار مع تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق إرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم. وتشمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها النقد والاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
مقابل القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	-	٩,٤٥٠
مقابل القروض والسلفيات التي لم تتعرض لانخفاض القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	٢٧٧,٧٥٩	٥٣١,٨٥٩
مضمونة بعقارات	٩٣٥,١٧١	٨٨١,٣٤٥
مضمونة بنقد	٩٠,٠٠٠	٤٩٢,٠٠٠
المجموع	١,٣٠٢,٩٣٠	١,٩٠٥,٢٠٤

تستخدم المجموعة الضمانات بشكل فعال كأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان. يتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بشكل مستمر وتسعى المجموعة للتأكد من سريان الضمانات. إن الفئات الرئيسية للضمانات مدرجة في الجدول أعلاه. يتم إعادة تقييم الضمانات بانتظام وفقًا لسياسة الائتمان لدى المجموعة، وذلك يمكّن المجموعة من تقييم القيمة العادلة السوقية للضمانات والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٩١٢,٥٣٣	-	-	٩١٢,٥٣٣
موجودات مالية جديدة منشأة	٤٠٢,٣٧٠	-	-	٤٠٢,٣٧٠
تسديدات وحركات أخرى	(٦٦٠,٩٩٠)	-	-	(٦٦٠,٩٩٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٥٣,٩١٣	-	-	٦٥٣,٩١٣
قروض وسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
موجودات مالية جديدة منشأة	٩٩,٠٤٥	-	-	٩٩,٠٤٥
تسديدات وحركات أخرى	(٦٠٠,٥٧٣)	(٤,٥١٢)	(١٩,٣٢٢)	(٦٢٤,٤٠٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤٨٥,٩٥٦	-	٧,٧٤٠	٤٩٣,٦٩٦
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٥٠٦,١٤٨	١٧,١٢٨	٥٣,١٤٦	٥٧٦,٤٢٢
تسديدات وحركات أخرى	(١٤٤,٥٤٩)	(١٣,٤٥٥)	(٢٠,٧٢٣)	(١٧٨,٧٢٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٦١,٥٩٩	٣,٦٧٣	٣٢,٤٢٣	٣٩٧,٦٩٥

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٧١,٦٥٤	-	-	٢٧١,٦٥٤
موجودات مالية جديدة منشأة	٦٦٢,٥٢٠	-	-	٦٦٢,٥٢٠
تسديدات وحركات أخرى	(٢١,٦٤١)	-	-	(٢١,٦٤١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩١٢,٥٣٣	-	-	٩١٢,٥٣٣
قروض وسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٩١٣,٧٣٤	١,٧٢٠	٢٦,١٥٥	٩٤١,٦٠٩
تحويلات				
تحويلات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٤,٤٣٤)	٤,٤٣٤	-	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٢٢٨,١٨٣	-	-	٢٢٨,١٨٣
تسديدات وحركات أخرى	(١٤٩,٩٩٩)	(١,٦٤٢)	٩٠٧	(١٥٠,٧٣٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦٢٠,٩٦٩	٦٣,٥٩٠	١,٦٦٠	٦٨٦,٢١٩
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٩,٣١٦)	-	٩,٣١٦	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١٣,٦٥٦)	١٣,٦٥٦	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	١١,٩٧٨	(١١,٩٧٨)	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٤٢,٣٧٥)	٤٢,٣٧٥	-
تسديدات وحركات أخرى	(١٠٣,٨٢٧)	(٥,٧٦٥)	(٢٠٥)	(١٠٩,٧٩٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥٠٦,١٤٨	١٧,١٢٨	٥٣,١٤٦	٥٧٦,٤٢٢

الحركة في مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١١٣	-	-	١١٣
موجودات مالية جديدة منشأة	٢٤	-	-	٢٤
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	٢٢٧	-	-	٢٢٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٦٤	-	-	٣٦٤
قروض وسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٩٧٤	٢٤	٢٢,٤٤٣	٢٣,٤٤١
موجودات مالية جديدة منشأة	١٩٥	-	-	١٩٥
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١٦٢)	(٢٤)	(١٤,٧٩٣)	(١٤,٩٧٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٠٠٧	-	٧,٦٥٠	٨,٦٥٧

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في مخصص الخسارة (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,١٢٧	١,٦٥٨	٥٣,١٤٦	٥٦,٩٣١
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١,٣٠٦)	(١,٦٤٣)	(٢٠,٧٢٣)	(٢٣,٦٧٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٢١	١٥	٣٢,٤٢٣	٣٣,٢٥٩

جميع الضمانات الصادرة عن المجموعة مضمونة نقدًا وتصنف في المرحلة الأولى ضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٥٠٨	-	-	٥٠٨
موجودات مالية جديدة منشأة	٣٠	-	-	٣٠
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٤٢٥)	-	-	(٤٢٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١١٣	-	-	١١٣
قروض وسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٩٧٢	٩	٢٢,٩٨٩	٢٣,٩٧٠
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٩)	٩	-	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٣١٠	-	-	٣١٠
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٢٩٩)	٦	(٥٤٦)	(٨٣٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩٧٤	٢٤	٢٢,٤٤٣	٢٣,٤٤١
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,٥٩٢	٣,٦٤٣	١,٦٦٠	٨,٨٩٥
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٢)	-	٢	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢٣)	٢٣	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	٩٢	(٩٢)	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٣,٣٨٧)	٣,٣٨٧	-
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١,٥٣٢)	١,٤٧١	٤٨,٠٩٧	٤٨,٠٣٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,١٢٧	١,٦٥٨	٥٣,١٤٦	٥٦,٩٣١

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بتدفقاتها النقدية الخارجة قصيرة الآجل وصافي متطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تدني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل المباشرة والسحب المفاجئ لودائع العميل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد من النقد وما في حكمه في شكل موجودات سائلة عالية الجودة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الأوراق المالية القابلة للتداول عالية السيولة والموجودات المتنوعة التي يمكن تسييلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها والتي يمكن الحصول عليها من خلال قنوات إعادة الشراء عن طريق الاقتراض مقابل الموجودات السائلة دون تحقيق خسارة من بيع الأوراق المالية أثناء أحداث السوق المعاكسة. وللحماية من خطر السحب المفاجئ للودائع، يمتلك البنك مبلغاً معقولاً من مصد السيولة عن طريق الاحتفاظ بمبلغ معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة المؤهلة لإعادة الشراء مع تعديلات ضئيلة حتى أثناء السيناريوهات المتأزمة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة باحتياطي نظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يمكن سحبه بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. ويتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من السيناريوهات، مع إيلاء العناية الواجبة لعوامل الضغط المالي المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول الموضح في الصفحة التالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ المجموعة للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٠٦٥,٩٦٣	-	-	١,٠٦٥,٩٦٣	-	-	-	-	١,٠٦٥,٩٦٣
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٦٤٨,٠٤٠	-	٥,٥٠٩	٦٥٣,٥٤٩	-	-	-	-	٦٥٣,٥٤٩
قروض وسلفيات، بالصافي	١٥٥,٤٦٥	٦٨,٨٩٨	٢٦٠,٥٨٦	٤٨٤,٩٤٩	-	-	-	-	٤٨٤,٩٤٩
استثمارات، بالصافي	٤٢٤,٨٦٧	٣١٧,٠٠٤	٤٠٠,٣٤٠	١,١٤٢,٢١١	٩١١,٨٤٧	١٠١,٤٧٥	١,٠١٣,٣٢٢	١٣٨,٥٤٥	٢,٢٩٤,٠٧٨
موجودات أخرى	١٧,٢٦٩	٨,٠١٢	٦,٠٩٩	٣١,٣٨٠	٥,٦٥٧	-	٥,٦٥٧	٧٩٧	٣٧,٨٣٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	٤,٠٣٤	٤,٠٣٤
مجموع الموجودات	٢,٣١١,٦٠٤	٣٩٣,٩١٤	٦٧٢,٥٣٤	٣,٣٧٨,٠٥٢	٩١٧,٥٠٤	١٠١,٤٧٥	١,٠١٨,٩٧٩	١٤٣,٣٧٦	٤,٥٤٠,٤٠٧
المطلوبات وحقوق الملكية									
ودائع العملاء	٢,٧٧٧,٨٢٤	١٠٦,١٨٢	٢٦٦,٤٥٦	٣,١٥٠,٤٦٢	٤٥,٢٥٠	-	٤٥,٢٥٠		٣,١٩٥,٧١٢
مطلوبات أخرى	١٠٦,٦٣٠	٣,٩٤١	٥,٠٣٣	١١٥,٦٠٤	٧,٤١٤	-	٧,٤١٤	٧,٣٥٢	١٣٠,٣٧٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	١,٢١٤,٣٢٥	١,٢١٤,٣٢٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٨٨٤,٤٥٤	١١٠,١٢٣	٢٧١,٤٨٩	٣,٢٦٦,٠٦٦	٥٢,٦٦٤	-	٥٢,٦٦٤	١,٢٢١,٦٧٧	٤,٥٤٠,٤٠٧
صافي فرق السيولة	(٥٧٢,٨٥٠)	٢٨٣,٧٩١	٤٠١,٠٤٥	١١١,٩٨٦	٨٦٤,٨٤٠	١٠١,٤٧٥	٩٦٦,٣١٥	(١,٠٧٨,٣٠١)	

تراقب لجنة الموجودات والمطلوبات فرق السيولة للمجموعة عن كثب. تحتفظ المجموعة بمستوى معقول من الموجودات عالية الجودة للاقتراض مقابل قنوات إعادة الشراء لتغطية الفروقات التعاقدية مع عدة أطراف مقابلة وتحافظ على مستوى معقول من حدود سوق المال غير المستخدمة لجمع التمويل الكافي لإدارة التدفقات الخارجة غير المتوقعة. وتواصل المجموعة مراقبة مراكز السيولة لديها للتأكد من أن لديها سيولة كافية.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٠٢,٢٤٨	-	-	٤٠٢,٢٤٨	-	-	-	-	٤٠٢,٢٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٨١٩,١٣٨	-	٩٣,٢٨٢	٩١٢,٤٢٠	-	-	-	-	٩١٢,٤٢٠
قروض وسلفيات، بالصافي	٢٠٠,٩٥٢	٦٠,٥٨١	٣٠٧,٤٦٥	٥٦٨,٩٩٨	٤٢٢,٠٠٠	-	٤٢٢,٠٠٠	-	٩٩٠,٩٩٨
استثمارات، بالصافي	٦٥,٩٨٠	٢٧,٧٤٤	٩٦,٩٧١	١٩٠,٦٩٥	٩٨٠,٣٠٦	١٩٠,٨٩٥	١,١٧١,٢٠١	١٧٦,٦٨٨	١,٥٣٨,٥٨٤
موجودات أخرى	١٣,٧٦٤	٦,١٠٣	٥,٠٧٩	٢٤,٩٤٦	٩,١٦٩	-	٩,١٦٩	٣,٧٨٩	٣٧,٩٠٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموس	-	-	-	-	-	-	-	٣,٧٥١	٣,٧٥١
مجموع الموجودات	١,٥٠٢,٠٨٢	٩٤,٤٢٨	٥٠٢,٧٩٧	٢,٠٩٩,٣٠٧	١,٤١١,٤٧٥	١٩٠,٨٩٥	١,٦٠٢,٣٧٠	١٨٤,٢٢٨	٣,٨٨٥,٩٠٥
المطلوبات وحقوق الملكية									
ودائع العملاء	٢,٤٩٨,٢٣٤	١٩٥,١٩٣	٦٥٢,٥٢٥	٣,٣٤٥,٩٥٢	٣٣,٢١٠	-	٣٣,٢١٠		٣,٣٧٩,١٦٢
مطلوبات أخرى	١٣,٤٨٠	١٦,١٣٨	٣٣,٥١٥	٦٣,١٣٣	١٠,٢٤٦	-	١٠,٢٤٦	٦,٤٥٠	٧٩,٨٢٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	٤٢٦,٩١٤	٤٢٦,٩١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٥١١,٧١٤	٢١١,٣٣١	٦٨٦,٠٤٠	٣,٤٠٩,٠٨٥	٤٣,٤٥٦	-	٤٣,٤٥٦	٤٣٣,٣٦٤	٣,٨٨٥,٩٠٥
صافي فرق السيولة	(١,٠٠٩,٦٣٢)	(١١٦,٩٠٣)	(١٨٣,٢٤٣)	(١,٣٠٩,٧٧٨)	١,٣٦٨,٠١٩	١٩٠,٨٩٥	١,٥٥٨,٩١٤	(٢٤٩,١٣٦)	

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجل الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بنهاية السنة على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. ويتم التعامل مع مبالغ السداد الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد تكون فيه المجموعة مطالبة بالدفع، وبالتالي لا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على التجربة السابقة للمجموعة في الاحتفاظ بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع العملاء	١,٢٤٨,٤٧١	١,٥٣٣,٩٥٤	٣٨٣,٢٦٦	٤٨,٠٨٥	٣,٢١٣,٧٧٦
مطلوبات أخرى	-	١٠٦,٦٥٥	٩,٠٣٤	٧,٤٦٧	١٢٣,١٥٦
	١,٢٤٨,٤٧١	١,٦٤٠,٦٠٩	٣٩٢,٣٠٠	٥٥,٥٥٢	٣,٣٣٦,٩٣٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع العملاء	١,٤٠٠,١٨٠	١,٠٩٩,٦٨٠	٨٦٥,٥٣٠	٣٩,٥٧٠	٣,٤٠٤,٩٦٠
مطلوبات أخرى	-	١٣,٥١٥	٤٩,٧٤٤	١٠,٣٨٦	٧٣,٦٤٥
	١,٤٠٠,١٨٠	١,١١٣,١٩٥	٩١٥,٢٧٤	٤٩,٩٥٦	٣,٤٧٨,٦٠٥

تحتفظ المجموعة بجداول توقعات السيولة التي تخضع لتقييم لجنة الموجودات والمطلوبات شهرياً. تضمن لجنة الموجودات والمطلوبات تتبع متطلبات السيولة المتوقعة الناتجة عن قطاعات الأعمال المختلفة ومراقبة التدفقات النقدية المتوقعة. تجري المجموعة اختبار الضغط بناءً على الافتراضات المتفق عليها المقررة من مجلس الإدارة سنويًا ضمن عملية تخطيط رأس المال.

تحتفظ المجموعة بمصدات السيولة مع الأخذ في الاعتبار انسحاب المودعين وضغط السوق على نطاق واسع مع انخفاض نسبة القرض إلى القيمة لأنشطة إعادة الشراء مقابل الأوراق المالية المؤهلة لإعادة الشراء. يتم الحفاظ على مصدات السيولة من خلال وجود مستوى معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة دائماً والتي تديرها المجموعة بشكل فعال لتغطية أي فجوة تعاقدية قصيرة الأجل أو فجوة غير متوقعة قد تظهر في المستقبل. تضمن المجموعة الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية مع أهلية إعادة الشراء من خلال مزيج مناسب من التصنيف الائتماني للحفاظ على تكلفة الاقتراض والتعديلات على الضمانات في أدنى مستوى. ويؤخذ جدياً بالاعتبار الاحتفاظ بقنوات ائتمانية مضمونة وغير مضمونة مع أطراف مقابلة متعددة لتجنب مخاطر الانسحاب المفاجئ للقنوات الائتمانية من قبل الطرف المقابل في حالات السيولة الحرجة.

حددت المجموعة بوضوح استراتيجية تمويل الطوارئ لمعالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ. تحدد الخطة الإرشادات لإدارة مجموعة من سيناريوهات الضغط تضمن مسؤوليات وإجراءات تصعيد واضحة. كجزء من الخطة، تضمن المجموعة أنها تحتفظ دائماً بالموارد المالية الكافية بحيث لا توجد مخاطر جوهرية تتمثل في عدم إمكانية الوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها أو عدم القدرة على الحفاظ على الخدمات التشغيلية بسبب نقص السيولة. تشتمل خطة تمويل الطوارئ الخاصة بالمجموعة على خيار استرداد موثوق به حيث يمكن استعادة رأس مال البنك و/ أو السيولة و/ أو الربحية حتى تتمكن من الاستمرار في العمل بشكل مستدام وجاد في حالة حدوث الأزمات. تم تصميم إطار الأزمات لضمان تحديد الأزمة في مرحلة مبكرة وإدارتها بشكل مناسب من خلال مؤشرات الإنذار المبكر.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها، وتتولى لجنة الاستثمارات الأساسية مراقبتها على أساس مستمر.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيم الاقتصادية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات في محفظة فجوة إعادة التسعير في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية من خلال وضع حدود حساسية لأسعار الفائدة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم دوري لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية. ولكل مجموعة من مجموعات الاستحقاق، يتم تحليل الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة والمطلوبات الحساسة للفائدة للوصول إلى فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة. ويتم بعد ذلك استخدام فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة عبر الفترة لتقييم التأثير على سيناريو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بناءً على التغييرات المستقبلية في منحنيات عائد سعر الفائدة. تقيس المجموعة تأثير مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية في شكل تأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية من خلال تطبيق تحول موازٍ تصاعدي وتنازلي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنى سعر الفائدة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

إصلاح معدل إيبور

بدأ البرنامج الانتقالي للمجموعة في السنة السابقة واكتمل خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تكن هناك أدوات مالية مربوطة بمعدلات إيبور هامة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: تعرضت قروض وسلفيات بمبلغ ٦٧,٣٤١ ألف درهم إلى معدلات ليبور بالدولار الأمريكي). تم نقل جميع تعرضات المجموعة في نهاية الفترة إلى معدلات خالية من المخاطر.

محاسبة التحوّط

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لدى المجموعة أي أدوات تحوط مربوطة بمعدلات إيبور الجوهرية ولم تنتقل بعد إلى معدل فائدة بديل.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة

يعرض الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. إن الموجودات والمطلوبات المالية للبنك مدرجة بالقيمة الدفترية ويتم تصنيفها إما وفقاً لإعادة التسعير التعاقدي أو بتواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير محمّلة بالفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	-	١,٠٦٥,٩٦٣	١,٠٦٥,٩٦٣
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٦٤٨,٠٤١	٥,٥٠٨	-	-	-	٦٥٣,٥٤٩
قروض وسلفيات، بالصافي	٤٨٤,٩٤٩	-	-	-		٤٨٤,٩٤٩
استثمارات، بالصافي	٤٥٨,٤٨١	٧١٠,٣٣٨	٩٠٠,٢٣٩	١١٣,٣٣٤	١١١,٦٨٦	٢,٢٩٤,٠٧٨
موجودات أخرى	١٤,١٠٢	٩,١١٨	-		١٤,٦١٤	٣٧,٨٣٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٤,٠٣٤	٤,٠٣٤
	١,٦٠٥,٥٧٣	٧٢٤,٩٦٤	٩٠٠,٢٣٩	١١٣,٣٣٤	١,١٩٦,٢٩٧	٤,٥٤٠,٤٠٧
ودائع العملاء	٢,٧٧٧,٨٢٣	٣٧٢,٦٣٩	٤٥,٢٥٠	-	-	٣,١٩٥,٧١٢
مطلوبات أخرى	١٢,٠٦٥	٧,٩٧٧	٧,٢٦٨	-	١٠٣,٠٦٠	١٣٠,٣٧٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	١,٢١٤,٣٢٥	١,٢١٤,٣٢٥
	٢,٧٨٩,٨٨٨	٣٨٠,٦١٦	٥٢,٥١٨	-	١,٣١٧,٣٨٥	٤,٥٤٠,٤٠٧
فرق حساسية الفائدة	(١,١٨٤,٣١٥)	٣٤٤,٣٤٨	٨٤٧,٧٢١	١١٣,٣٣٤	(١٢١,٠٨٨)	-

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير محمّلة بالفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢٨٨,٠٠٠	-	-	-	١١٤,٢٤٨	٤٠٢,٢٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٨١٩,١٣٨	٩٣,٢٨٢	-	-	-	٩١٢,٤٢٠
قروض وسلفيات، بالصافي	٥٦٨,٩٩٨	-	٤٢٢,٠٠٠	-		٩٩٠,٩٩٨
استثمارات، بالصافي	٧٨,٨٢٠	١٢٤,٧١٢	٩٧٦,٧١٧	١٨١,٦٤٧	١٧٦,٦٨٨	١,٥٣٨,٥٨٤
موجودات أخرى	١٠,٧٢٧	٥,٨٢٥	٤١		٢١,٣١١	٣٧,٩٠٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٣,٧٥١	٣,٧٥١
	١,٧٦٥,٦٨٣	٢٢٣,٨١٩	١,٣٩٨,٧٥٨	١٨١,٦٤٧	٣١٥,٩٩٨	٣,٨٨٥,٩٠٥
ودائع العملاء	٢,٤٩٨,٢٣٤	٨٤٧,٧١٨	٣٣,٢١٠	-	-	٣,٣٧٩,١٦٢
مطلوبات أخرى	٧,٧٣١	٤٠,٧٨٢	٩,٠١٦	-	٢٢,٣٠٠	٧٩,٨٢٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	٤٢٦,٩١٤	٤٢٦,٩١٤
	٢,٥٠٥,٩٦٥	٨٨٨,٥٠٠	٤٢,٢٢٦	-	٤٤٩,٢١٤	٣,٨٨٥,٩٠٥
فرق حساسية الفائدة	(٧٤٠,٢٨٢)	(٦٦٤,٦٨١)	١,٣٥٦,٥٣٢	١٨١,٦٤٧	(١٣٣,٢١٦)	

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

يوضح الجدول التالي التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية نتيجة للتحول الموازي التصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، في بيان حقوق الملكية الأساسية الخاص بالمجموعة باستثناء المخصص واحتياطيات إعادة التقييم للمحفظة البنكية الخاصة بالمجموعة. تقوم المجموعة أيضًا بحساب الأرباح المعرضة للمخاطر بتطبيق تحول موازٍ تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنى سعر الفائدة لجميع الموجودات والمطلوبات المعاد تسعيرها والتي تستحق خلال فترة سنة واحدة.

	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠٢٣ ألف درهم	**التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٣ ألف درهم**	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠٢٢ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٢ ألف درهم
الزيادة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	**٤,٢٥٢**	**(٥٧,٤٩٢)**	(٤,٧٩٥)	(٦٤,٧٧٥)

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقوفاً على صافي المراكز المفتوحة من حيث العملة. وتتم مراقبة صافي المراكز المفتوحة يومياً ويتم استخدام استراتيجيات لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

	٢٠٢٣ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم	٢٠٢٢ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم
يورو	**(١٠,٢٤٥)**	٦١٧
جنيه إسترليني	**(١٦٨)**	١٠٠
فرنك سويسري	**(٤٦)**	(٢٢١)
دولار أمريكي	**٤٢٠,٦١٠**	٨٧٥,٤٠٨

تعتقد الإدارة أن المجموعة ليست معرضة حالياً لأي مخاطر هامة من العملات الأجنبية بخصوص الدولار الأمريكي لأن سعر الدرهم الإماراتي مربوط بسعر الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة استثمارات الأسهم الخاصة لدى المجموعة.

فيما يلي التأثير على الأسهم بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في أسواق الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠٢٣ ٪	**التأثير على حقوق الملكية ٢٠٢٣ ألف درهم**	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠٢٢ ٪	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٢٢ ألف درهم
سوق أبوظبي للأوراق المالية	**+/-١٠**	**٦١٥**	+/-١٠	٥٨٢
سوق دبي المالي	**+/-١٠**	**٦,٧٩٥**	+/-١٠	٦,١٨٨
صافي قيمة موجودات الصناديق المُدارة والأسهم الخاصة	**+/-١٠**	**٦,٣٩٧**	+/-١٠	١٠,٨٤٦
أسواق مالية أخرى	**+/-١٠**	**٤١**	+/-١٠	٥٣

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين على استعداد وبكامل إرادتهما الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. ولذا، قد تظهر بعض الفروق بين القيمة الدفترية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:
تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات مدرج في الإيضاح رقم ٩.

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية قبل المخصص، إن وجد.

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	١,٠٦٥,٩٦٣	١,٠٦٥,٩٦٣
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	٦٥٣,٩١٣	٦٥٣,٩١٣
قروض وسلفيات	-	-	٤٩٣,٦٩٦	٤٩٣,٦٩٦
استثمارات، بالصافي	٥٦,٨١٩	١,٨٧٢,٧٥٠	٣٩٧,٦٩٦	٢,٣٢٧,٢٦٥
موجودات أخرى	-	-	٢٥,٨١٠	٢٥,٨١٠
	٥٦,٨١٩	١,٨٧٢,٧٥٠	٢,٦٣٧,٠٧٨	٤,٥٦٦,٦٤٧
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	-	-	٣,١٩٥,٧١٢	٣,١٩٥,٧١٢
مطلوبات أخرى	-	-	١٣٠,٣٧٠	١٣٠,٣٧٠
	-	-	٣,٣٢٦,٠٨٢	٣,٣٢٦,٠٨٢

لم يكن هناك أي تحويل بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢.

٢٨ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	٤٠٢,٢٤٨	٤٠٢,٢٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	٩١٢,٥٣٣	٩١٢,٥٣٣
قروض وسلفيات	-	-	١,٠١٩,٠٥٨	١,٠١٩,٠٥٨
استثمارات، بالصافي	١٠٧,١٤٧	٩١١,٩٤٦	٥٧٦,٤٢٢	١,٥٩٥,٥١٥
موجودات أخرى	-	-	٢٢,٠١١	٢٢,٠١١
	١٠٧,١٤٧	٩١١,٩٤٦	٢,٩٣٢,٢٧٢	٣,٩٥١,٣٦٥
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	-	-	٣,٣٧٩,١٦٢	٣,٣٧٩,١٦٢
مطلوبات أخرى	-	-	٧٩,٨٢٩	٧٩,٨٢٩
	-	-	٣,٤٥٨,٩٩١	٣,٤٥٨,٩٩١

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٩)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٢٩ كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على المجموعة على أساس التجميع، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. واعتباراً من سنة ٢٠١٧ يُحتسب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات المقررة من المصرف المركزي ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار بازل ٣ على ثلاثة "محاور" هي: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية المراجعة الرقابية والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظام رأس المال بازل ٣ الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ويقدم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات هي حقوق الملكية العادية الشق الأول، والشق الأول الإضافي، ومجموع رأس المال. تحدد إرشادات المتابعة الخاصة بكفاية رأس المال للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صدرت في نوفمبر ٢٠٢٠ جوانب مخاطر الائتمان للطرف المقابل، وتعديل تقييم الائتمان، واستثمارات حقوق الملكية في الصناديق والموجودات المورّقة. أعاد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إصدار إرشادات كفاية رأس المال في ديسمبر ٢٠٢٢ التي تغطي في المقام الأول جانب التقييم الداخلي لفائض / عجز رأس المال من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.

تطبق مصدات رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال بنسبة ٢,٥٪) على وفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

٢٩ كفاية رأس المال (تابع)

رأس المال التنظيمي
تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين هما حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الثاني من رأس المال بناء على خصائصها.

- حقوق الملكية العادية الشق الأول هي أفضل شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصح عنها.

نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣ كالآتي:

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول		
رأس المال المصدر	**١,٠٠٠,٠٠٠**	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	**٤٥,٧٥٤**	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	**-**	٤٤,٢٥١
أرباح محتجزة	**١٣٢,١٧٦**	٢٧٥,٨٧٣
احتياطي القيمة العادلة	**(١٢,١٥٧)**	(٣٧,٨٤٨)
الاقتطاعات الرقابية	**(٨٤٤)**	(١,٥٨٠)
مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	**١,١٦٤,٩٢٩**	٣٨٥,٦٩٦
الشق الثاني من رأس المال		
مخصصات عامة مؤهلة	**٢٢,٩٢٦**	٢٢,٢٨٣
مجموع الشق الثاني من رأس المال	**٢٢,٩٢٦**	٢٢,٢٨٣
مجموع رأس المال المؤهل	**١,١٨٧,٨٥٥**	٤٠٧,٩٧٩
التعرضات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**١,٨٣٤,٠٩٩**	١,٧٨٢,٦٦٦
مخاطر السوق	**١٠,٤٩٨**	٨,٤١٦
مخاطر التشغيل	**٢٢٣,٢٣٣**	١٥٩,١٨٠
المجموع	**٢,٠٦٧,٨٣٠**	١,٩٥٠,٢٦٢
نسبة رأس المال		
مجموع نسبة رأس المال	**٥٧,٤٤٪**	٢٠,٩٢٪
نسبة الشق الأول	**٥٦,٣٤٪**	١٩,٧٨٪
نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول	**٥٦,٣٤٪**	١٩,٧٨٪

سياسات إدارة رأس المال واختبار الضغط المالي وإدارة رأس المال
لدى البنك آلية فعالة لتقييم ومراقبة وإعداد تقارير حول كفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العمل الداخلي لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

تعتمد عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال على النظرة المستقبلية وتسند إلى توقعات الموازنة المالية للبنك. ويتم مراعاة عدة سيناريوهات للتحمّل المالي من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ثلاث سنوات.

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية باعتبارها رصيد رأس المال المورّد، في صورة المصادر المالية المتوفرة، ورأس المال المطلوب، في صورة تحوط للخسائر غير المتوقعة. وتخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك للفحص والتقييم الخارجي.

٢٩ كفاية رأس المال (تابع)

سياسات إدارة رأس المال واختبار الضغط المالي وإدارة رأس المال (تابع)

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات النظامية مع مصد إضافي بسبب الصدمات الخارجية المفروضة. يحافظ البنك على معدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعماله وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣٠ موجودات برسم الأمانة

	٢٠٢٣ **ألف درهم**	٢٠٢٢ ألف درهم
رصيد الموجودات برسم الأمانة	**٤,٢١٥,٨٣٦**	٣,٧٦٤,٤٤٠

تقدم المجموعة خدمات الحفظ لموجودات عملائها. تحتفظ المجموعة بهذه الموجودات برسم الأمانة، وعليه فهي غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.

٣١ الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.